الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

PAI PUCLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

مجلة الصناعة والتنمية

السنة الحادية والعشرون، العدد 133 ، مايو 2022

المدن الصناعية على طريق التنفيذ

التجاري
Al-Tijari
جوك بحر ولا سفر؟
بحر!
جو
التجاري
Al-Tijari
VISA
2205108316
امسح لمعرفة المزيد

AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 1 888 225 www.cbk.com
التجاري ... هو إختياري

وتتواصل إستراتيجية الصناعة نحو التقدم والتطوير رغم التحديات والأزمات، فمن خلال شراكة كاملة مع القطاع الخاص، عادت عجلة المدن الصناعية للدوران مجددًا؛ حيث بدأت "الهيئة العامة للصناعة" برئاسة سعادة المدير العام/ عبدالكريم تقي عبدالكريم استكشاف قدرة القطاع المصرفي على تمويل المشاريع الضخمة التي سيتم تأسيسها، والتي تقدر كلفتها التقديرية بالمليارات.

وتؤكد تلك الزيارات الميدانية وتأسيس المشاريع الضخمة للهيئة العامة للصناعة، رؤية الهيئة العامة للصناعة وإستراتيجيتها، وما تتضمنه من مشروعات رئيسة تتمثل في إنشاء مدن صناعية متكاملة الخدمات، ودور القطاع المصرفي في تقديم الحلول التمويلية والخدمات الاستثمارية والاستشارات المصرفية اللازمة لتلك المشروعات التنموية، وهذا التوجه يأتي بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة على أن تكون مشاريع المدن الصناعية في البلاد بشراكة كاملة مع القطاع الخاص، كما أن "الهيئة" بصدد تجهيز لائحة الاستثمار لاعتمادها.

وهذه المشاريع ستكون متاحة لمشاركة جميع دول العالم وليس الكويت فقط، بتعاون الجهاز المصرفي المحلي، لمعرفة مدى إمكانية مساهمته في تمويل تلك المشاريع مع التوقع بتحالفات مصرفية كويتية وعالمية؛ لأن حجم المشاريع ضخم، وعائدها الاقتصادي كبير جدًّا.

وتتمثل تلك المشاريع المستهدفة في: البنية التحتية للمدن الصناعية وصناعة البتروكيماويات والقطاعات الطبية والغذائية والجيل الرابع من الصناعات؛ إذ إن هذا النوع من الصناعات موجود لدى الشباب والمبادرين الذين لديهم أفكار جيدة ومتميزة.

وكما كانت أزمة جائحة كورونا سبباً في إظهار قوة وكفاءة القطاع الصناعي، فإن القطاع الصناعي يواصل قدرته في دعم الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا، مدعوماً بالهيئة العامة للصناعة وبتوجهات القيادة السياسية في رفع إنتاجية القطاع ومنحه الدعم الكافي باعتباره مشاركاً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في تحقيق الأمن الإستراتيجي، وفي ظل الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية عالميًّا، اتخذت اللجنة العامة للتوحيد القياسي برئاسة المدير العام للهيئة العامة للصناعة قرارًا بتسهيل وتيسير دخول المواد الغذائية من خلال: اعتماد لائحة فترات الصلاحية الإلزامية كلائحة وطنية بعد استكمال الإجراءات الخاصة بذلك، مما يضمن تسهيل التبادل التجاري وانسيابية السلع إلى الأسواق المحلية وتعزيز الأمن الغذائي في الكويت.

وتستهدف الهيئة العامة للصناعة من خلال التعاون مع القطاع الصناعي لمواجهة الطوارئ، والعمل على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الذي أصبح من بين الأولويات الرئيسة للحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة بقوة في تحقيق الأمن الغذائي.

وكما عودناكم، يتضمن العدد الجديد من "الصناعة والتنمية" كل ما هو جديد في القطاع الصناعي، متضمناً لقاءات وتقارير خاصة وأنشطة متنوعة قامت بها "الهيئة"، بالإضافة إلى أبوابنا الثابتة: مصانع من بلدنا، تجارب شبابية وتجارب عالمية ناجحة.

(حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه)

مع تحيات أسرة التحرير..

أماكن انتشارنا

الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- الإدارة العامة للجمارك
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- سوق الكويت للأوراق المالية
- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- هيئة النزاهه
- هيئة الغذاء والتغذية

القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية

هيئات وتجمعات دولية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADMO)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
- المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية
- اتحاد الصناعات الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين

النوادي الرياضية

- نادي فلكس
- نادي بلاتينيوم الصحي
- سيركت بلس

البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الاهلي الكويتي
- البنك الأهلي المتحد

العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كلينيك للتخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة

السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب افريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- أستراليا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- بريطانيا
- إسبانيا
- إيطاليا

شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا
- هيئة الإتصالات

عبد الكريم تقي عبد الكريم
رئيس التحرير

سالم محمد المهنا
مدير التحرير

علي عبدالله جاسم
سكرتير التحرير

م.وليد خالد المجني
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير
السيد/ فهد المطيري
السيد/ ناجع العجمي
السيد/ محمد حسين
السيدة/ إيمان البزاز

الصناعة والتنمية

مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً
دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690
الصفاة - الرمز البريدي: 13047
تلفون البدالة: 25302222
فاكس : 25302777
العلاقات العامة: 25302030
قسم الإعلام : 25302280

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@Social_Pai @PAI_KW

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة العامة للصناعة

تصميم وطباعة
أروى العالمية
universal arwa
printing press لأعمال الطباعة

المجمعات التجارية

- مجمع أولمبيا
- مجمع 360
- مجمع الأفينيوز
- مجمع الفنار
- مجمع The Cube
- برج كيبكو
- مارينا مول
- مجمع البستان
- The Gate Mall
- مجمع الصالحية
- مجمع التجارية

الفنادق

- فندق الجميرا
- فندق السفير
- فندق هوليدي ان
- فندق الشيراتون
- فندق الفورسيزونز
- فندق الهيلتون

- مؤسسة البترول
- شركة نفط الكويت
- شركة البترول الوطنية
- شركة نفط الخليج
- شركة صناعة الكيماويات البترولية

الجمعيات التعاونية

- جمعية العديلية
- جمعية قرطبة
- جمعية كيفان
- جمعية الروضة وحولي
- جمعية الشويخ والشامية
- جمعية الضاحية والمنصورية
- جمعية اليرموك
- جمعية خيطان
- جمعية شرق
- جمعية مشرف
- جمعية الخالدية
- جمعية السرة
- جمعية الفيحاء
- جمعية النزهة
- جمعية القادسية

الجامعات

- الكلية الاسترالية ACK
- جامعة الخليج GUST
- جامعة الكويت (جميع الكليات)
- الجامعة الامريكية في الكويت AUK
- جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

داخل العدد

تقي : الشراكة مع القطاع الخاص لتدشين المدن الصناعية 10

تحالفات مصرفية متوقعة لتمويل المشاريع الصناعية 12

هيئة الصناعة ناقشت إنشاء صندوق دعم الصادرات الكويتي 16

تجديد كل التراخيص والعقود المؤقتة والدائمة والمنتهية تقديرًا لظروف جائحة كورونا 18

تقي: التنسيق بين الجهات الرقابية لتحسين بيئة العمل في القطاع الصناعي 24

هيئة الصناعة: برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية 30

"الغرفة": الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المناطق الصناعية فكرة مجدية ومنطقية 31

"هيئة الصناعة"...
الأمن الغذائي أولوية

34

الديون السيادية تقود 69 دولة
لهاوية الإفلاس

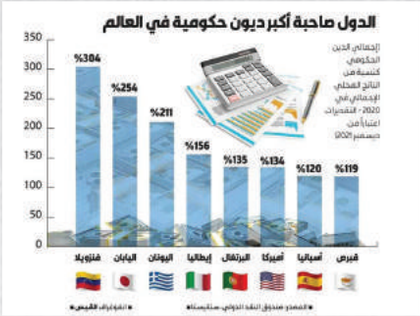

37

هيئة الصناعة تستهدف إزالة العراقيل
أمام المستثمرين والحرفيين

38

توعية المستثمرين
الصناعيين وتوجيههم
أولوية لقسم التفتيش

44

تسهيل التبادل التجاري وانسيابية السلع
لتعزيز الأمن الغذائي في الكويت

48

المجلس الفني لهيئة التقييس
اعتمد (680) مواصفة قياسية
ولائحة فنية خليجية

55

"إيكويت".. مجموعة متكاملة
من المجمعات الصناعية

60

إيلون ماسك ..
عاشق التكنولوجيا

64

التجاري
Al-Tijari

حول راتبك
واحصل على

0% فوائد

5 سنوات

25,000 د.ك

هدية نقدية تصل إلى
1,400 د.ك*

بطاقة ائتمانية
مجانية لمدة سنتين*

* تطبق الشروط والاحكام

امسح لمعرفة المزيد

AltijariCBK | Commercial Bank of Kuwait | 1 888 225 | www.cbk.com

التجاري ... هو إختياري

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره

يتقدم

معالي وزير التجارة والصناعة ومدير عام الهيئة العامة للصناعة وجميع موظفي الهيئة

بأحر التعازي وصادق المواساة لمقام

صاحب السمو الشيخ / محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

وشعب الإمارات الشقيق

بوفاة المغفور له بإذن الله

الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

وأن يسكنه فسيح جناته

إنا لله وإنا إليه راجعون

قدم شرحاً تفصيلياً لمشروع مدينة النعايم في لقاء تنويري ضم ممثلي البنوك المحلية

تقي : الشراكة مع القطاع الخاص لتدشين المدن الصناعية

إعداد: سالم المهنا

رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتنمية الصادرات الصناعية

الرد على جميع الاستفسارات الموجهة من ممثلي البنوك في الاجتماع

تحالفات مصرفية كويتية وعالمية متوقعة لضخامة المشاريع وعوائدها القوية

ضمن سعي الهيئة العامة للصناعة المستمر نحو تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والعمل على تعزيز القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدخل القومي من خلال إقامة مدن صناعية ، أقامت الهيئة العامة للصناعة اللقاء التنويري الموسع مع ممثلي البنوك المحلية في الأول من يونيو 2022 ، بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد عبد الكريم تقي عبد الكريم وعدد من قيادات وموظفي الهيئة.

ويأتي اللقاء التنويري في ظل إيمان الهيئة العامة للصناعة بأهمية مشاركة القطاع الخاص باطلاق التجمعات الصناعية للصناعات ذات القيمة المضافة وتعزيز الصادرات الصناعية.

وقد قدم مدير عام الهيئة شرح شامل وتفصيلي لمشروع تطوير وتهيئة وإدارة وتشغيل مدينة النعايم الصناعية من جميع الجوانب ، كما قام بالرد على جميع الاستفسارات الموجهة من ممثلي البنوك بشكل كامل وتفصيلي.

وكان مدير عام الهيئة العامة للصناعة قد أشار خلال حفل تكريم المصانع المساندة لهيئة الصناعة في مواجهة تداعيات الجائحة والذي أقامته الهيئة في ديسمبر 2021 ، قد أشار إلى أن مجلس إدارة الهيئة وافق على أن تكون مشاريع المدن الصناعية في البلاد بشراكة كاملة مع القطاع الخاص»، مشيرا إلى أن الهيئة بصدد تجهيز لائحة الاستثمار لاعتمادها».

وأضاف أن تلك المشاريع ستكون متاحة لمشاركة جميع دول العالم وليس الكويت فقط، مضيفا أن هناك تعاونا مع الجهاز المصرفي المحلي، لمعرفة مدى إمكانية مساهمته في تمويل تلك المشاريع، وفي حال وجود أي اقتراحات من الجهاز سيتم استقبالها بصدر رحب.

وتوقع تقي وجود تحالفات مصرفية كويتية وعالمية، لأن حجم المشاريع ضخم، وعائدها الاقتصادي كبير جداً. وأوضح أن المشاريع المستهدفة تتمثل في البنية التحتية للمدن الصناعية وصناعة البتروكيماويات والقطاعات الطبية والغذائية والجيل الرابع من الصناعات، موضحا أن «هذا النوع من الصناعات موجود لدى الشباب والمبادرين الذين لديهم أفكار جيدة ومتميزة، ونسعى لترجمتها صناعياً».

وعن تقديرات حجم التمويل المتوقع، ذكر أن التكلفة الأولية لمشروع الشقايا تقارب 10 مليارات دينار كويتي، بينما تصل تكلفة البنية التحتية لمشروع مدينة النعايم إلى نحو مليار دينار.

ولفت إلى أن دخول القطاع الخاص في الاستثمار بتلك المشروعات يعكس إيمانه القوي بجدواها وأهميتها في تحقيق جدوى اقتصادية عالية، مضيفا: «إننا اليوم في مرحلة إعلان مدى الرغبة في الاستثمار خلال المرحلة المقبلة، وسيكون هناك ذراع استشارية خليجية متعاونة معنا في تلك المرحلة».

"القطاع المصرفي" داعم للخطط والجهود التنموية للدولة في القطاع الصناعي

تقي: تحالفات مصرفية لتمويل المشاريع الصناعية

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ عبد الكريم تقي عبد الكريم أن التعاون بين هيئة الصناعة والقطاع المصرفي الكويتي لتمويل المشاريع التنموية الضخمة المتوقع تنفيذها تحت إشراف الهيئة، مشيراً إلى أن الهيئة تركز على الإسراع بتنفيذ مشروعات البنية التحتية اللازمة للمدن الصناعية التي تتضمن مشروعات ضخمة ومتطورة في صناعة البتروكيماويات والقطاعات الطبية والغذائية والجيل الرابع من الصناعات، بالتزامن مع إعداد الإطار التشريعي اللازم لنجاح إستراتيجيتنا في تنفيذ تلك المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص».

وقال تقي:«يسعدنا التواصل مع بنك الكويت الوطني المؤسسة المصرفية الرائدة في إطار التعاون المستمر الذي يجمع الهيئة والقطاع المصرفي الكويتي الذي نتواصل معه للتعرف على مدى إمكانية مساهمته في تمويل مشاريع المدن الصناعية وتبادل الآراء والاقتراحات في ظل ما يتمتع به كوادر القطاع من خبرات واسعة في ذلك المجال».

وبين أن حجم المشاريع ضخم والعوائد الاقتصادية ستكون كبيرة، متوقعاً أن تشهد عمليات التمويل تحالفات مصرفية كويتية وعالمية.

وتتوافق رؤية الهيئة العامة للصناعة في إنشاء مدن صناعية مستدامة صديقة للبيئة تساهم في خلق مزيد من فرص العمل المتنوعة مع إستراتيجية «الوطني» لتعزيز النمو المستقبلي وترسيخ ريادته في دعم ممارسات الأعمال المسؤولة التي تساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي، ومبادرات البنك في ذلك الشأن، والتي كان آخرها تأسيس إطار عام للتمويل المستدام.

عبد الكريم تقي:

التواصل مع القطاع المصرفي للتعرف على مدى إمكانية مساهمته في تمويل مشاريع المدن الصناعية

"الهيئة" تركز على الإسراع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية للمدن الصناعية التي تتضمن مشروعات ضخمة ومتطورة

المشروعات تتنوع بين قطاعات صناعة البتروكيماويات والقطاعات الطبية والغذائية والجيل الرابع من الصناعات

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج: «إستراتيجيتنا في الوطني راسخة تجاه دعم الخطط التنموية، ومساندة أجندة الدولة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمنا كل الحلول التمويلية والخدمات الاستثمارية والاستشارات المصرفية بصفتنا شريكاً رئيساً وأكبر ممول للمشروعات التنموية في البلاد».

وأضاف الفليج: «لدينا التزام تجاه قطاع الصناعة، ونتطلع دائماً إلى دعم ذلك القطاع الإستراتيجي لثقتنا بدوره المحوري والضروري لتنويع الاقتصاد الوطني، وخصوصًا في ظل ما تربطنا بكل أطراف القطاع، وفي مقدمتهم الهيئة العامة للصناعة وكبرى الكيانات الصناعية من علاقات قوية وممتدة».

وأشار إلى أن إستراتيجية الهيئة العامة للصناعة تضع إطاراً متكاملاً لمستقبل الصناعة الوطنية، ومساراً واضحاً للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأشاد بجهود الهيئة في تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية للقطاع الصناعي، وما تقدّمه من حوافز تساهم في تعزيز الفرص الاستثمارية وتشجيع البحث والابتكار وتعزيز الصادرات الصناعية.

صلاح الفليج:

استراتيجية البنك الوطني راسخة في اتجاه دعم الخطط التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي

لدينا التزام تجاه القطاع الصناعي ونتطلع لدعم القطاع الاستراتيجي

إستراتيجية الهيئة العامة للصناعة تضع إطاراً متكاملاً لمستقبل الصناعة الوطنية

وأوضح أن القطاع المصرفي الكويتي، وفي مقدمته بنك الكويت الوطني، لديه القدرة على تلبية الاحتياجات التمويلية الضخمة لمشروعات الهيئة العامة للصناعة، وخاصة المدن الصناعية الواعدة، مؤكداً ما يتمتع به «الوطني» من مركز مالي صلب ومستويات سيولة ورسملة قوية تجعله الخيار الأول لتمويل المشروعات الحكومية.

وقد حضر الاجتماع المدير العام للهيئة العامة للصناعة، عبدالكريم تقي عبدالكريم، والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج، ونائب الرئيس التنفيذي للبنك سليمان المرزوق، إضافة إلى عدد من كبار مسؤولي الهيئة العامة للصناعة، وقيادات مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية، ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية، وإدارة الأبحاث الاقتصادية، وقيادات شركة الوطني للاستثمار.

يلتزم بنك الكويت الوطني بدوره الوطني في دعم الخطط والجهود التنموية للدولة، وفي إطار ما يتمتع به من علاقات إستراتيجية راسخة وتواصل مستمر مع المؤسسات الحكومية كافة، عقد البنك اجتماعاً مع إدارة الهيئة العامة للصناعة في المقر الرئيسي للبنك، ناقشوا خلاله رؤية الهيئة وإستراتيجيتها، وما تتضمنه من مشروعات رئيسة تتمثّل في إنشاء مدن صناعية متكاملة الخدمات، ودور «الوطني» في تقديم الحلول التمويلية والخدمات الاستثمارية والاستشارات المصرفية اللازمة لتلك المشروعات التنموية.

كما يملك بنك الكويت الوطني حصة مهيمنة في السوق المحلي على صعيد كل قطاعات الأعمال، بفضل ما يتمتع به من مرونة نموذج أعماله وصلابة مركزه المالي ودوره في تمويل المشروعات التنموية وتفوقه في معظم المؤشرات المالية الرئيسة، مقارنة بالبنوك المحلية وعلى مستوى المنطقة، الأمر الذي ينعكس على كل ما يقدّمه من خدمات ومنتجات مصرفية متميزة.

ونجح «الوطني» في الحفاظ على مكانة متميزة للغاية في السوق، باعتباره المجموعة المصرفية الرائدة على مستوى الكويت من حيث قيمة إجمالي الأصول، وودائع العملاء، والقروض وسلف العملاء، كذلك احتفظ البنك بتصنيفه ضمن قائمة أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم، وجاء من بين أفضل 10 بنوك في المنطقة، وتصدّرت العلامة التجارية لبنك الكويت الوطني المرتبة الأولى بين كل البنوك الكويتية؛ لكونها العلامة المصرفية الأعلى قيمة.

شريكك في المذاق
Partner in Taste

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

خبز البروتين
خيارك السليم

بحضور المدير العام وبتعاون مع جهاز الاتحاد لائتمان الصادرات في دبي

هيئة الصناعة ناقشت إنشاء صندوق دعم الصادرات الكويتي

سعياً منها إلى تعزيز وتطوير تنمية الصادرات الصناعية والعمل على مواجهة التحديات والأزمات، عقد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عبدالكريم اجتماعاً مع جهاز الاتحاد لائتمان الصادرات في دبي، والذي يمثله الرئيس التنفيذي للجهاز ماسيمو فالسيوني الخبير الإيطالي في مجال الصادرات، وذلك على هامش أسبوع الصناعة الكويتي في إكسبو دبي 2020.

ويأتي الاجتماع في إطار السعي من قبل الهيئة إلى بناء تعاون مشترك لإنشاء صندوق دعم الصادرات الكويتي الذي يستهدف في المقام الأول خلق تنمية وتعزيز القطاع الصناعي في دولة الكويت.

ويأتي مقترح صندوق تنمية الصادرات، ضمن مقترحات عدة تدرسها الهيئة العامة للصناعة لتخفيف أعباء ارتفاع أسعار النقل البحري والمواد الأولية من مصادرها على المصانع المصدرة، أبرزها دراسة إنشاء صندوق لدعم تنمية الصادرات الكويتية.

كما أن المقترح جاء بعد النظر إلى تكلفة المواد الأولية وعبئها على القطاع الصناعي، والتي ارتفعت في الآونة الأخيرة من مصادرها؛ لذا تدرس الهيئة العديد من الحلول لتخفيف تلك التكاليف على عاتق المصانع المتميزة في التصدير وذات منتجات جودتها عالية تناسب الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن الهيئة ستخاطب عدة جهات لأخذ الآراء فيه.

وتدرس الهيئة المقترح بشكل شامل من كل النواحي الفنية والآلية المناسبة، لبحث مصادر التمويل وتكوين رأس المال، موضحة أن الدراسة ستراعي الجوانب الفنية والقانونية والتنظيمية، ومبينة أن الفكرة سيتم الدفع بها قريباً، بعد أخذ رأي كل الجهات ذات الصلة.

بناء تعاون مشترك لإنشاء صندوق دعم الصادرات وتعزيز القطاع الصناعي

مقترح تأسيس الصندوق ضمن مقترحات عدة تدرسها الهيئة لتخفيف أعباء ارتفاع الأسعار

المقترح تدرسه الهيئة بشكل شامل من كل النواحي الفنية والاليات المناسبة لتطبيقه

هيئة الصناعة: إجراءات نوعية لتشجيع الصادرات وحماية المنتجات الوطنية

تجديد كل التراخيص والعقود المؤقتة والدائمة والمنتهية تقديرًا لظروف جائحة كورونا

خاص الصناعة والتنمية

في إطار سعيها المتواصل والمستمر في تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية ودعم المنتج المحلي، قامت الهيئة العامة للصناعة في سبيل دعم وتنمية الصادرات الصناعية الوطنية بتنفيذ البرامج التالية:

أولا: برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية المصدرة في الأسواق العالمية وتطوير قدرتها التنافسية من خلال الارتقاء بجودة المنتجات الصناعية المصدرة من خلال تأهيل ومنح المنشآت الصناعية المصدرة الشهادات العالمية المطلوبة بالتعاون مع مكاتب استشارية متخصصة، وقد تم تأهيل ومنح 10 منشآت صناعية الشهادات العالمية المطلوبة التالية: شهادة نظام إدارة الجودة، شهادة نظام الإدارة البيئية، شهادة نظم إدارة السلامة الغذائية، شهادة نظم إدارة الصحة والسلامة المهنية. علما أن إجمالي عدد المنشآت الصناعية المصدرة التي تم تأهيلها ومنحها الشهادات العالمية المطلوبة خلال السنوات الماضية 60 منشأة صناعية.

ثانيًا: برنامج تطوير صادرات المنشآت الصناعية المصدرة:

حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إنتاج المنشآت وترسيخ تصديرها وتنميته، وذلك عن طريق رفع قدراتها الإنتاجية والإدارية والتسويقية كي تبلغ مستوى يؤهلها إلى مواجهة المنافسة الخارجية باقتدار وتسجيل نتائج متنامية في صادراتها؛ حيث تم تنفيذ البرنامج من خلال إنجاز مشروعي تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية الكويتية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومركز التجارة الدولية ITC، كل على حدة بواقع 10 منشآت صناعية شاركت في كل مشروع.

ثالثًا: برنامج دراسات المنتجات والأسواق:

يهدف البرنامج إلى الكشف عن أجزاء معينة واستهدافها وتثبيت صورة المنتج الوطني بها، من خلال إرشاد وتحفيز المنشآت المبادرة لدخول سوق معينة على ضوء مثل هذه الدراسات؛ حيث تم الانتهاء من إعداد دراسة تصدير منتجات الصناعات التحويلية الكويتية لأسواق الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية KISR، والتي تهدف إلى تسويق المنتجات الصناعية الوطنية ذات الجودة العالية والقدرة التنافسية في أسواق الاتحاد الأوروبي.

دعم وتنمية الصادرات

برامج العمل الخاصة بدعم وتنمية الصادرات الوطنية وآلية العمل بها

برنامج تنظيم المعارض الخارجية:

يهدف البرنامج إلى تنظيم وإعداد وتجهيز أجنحة لتمثيل دولة الكويت في المعارض العالمية لفتح أسواق جديدة ودخول المنتج الوطني لأسواق مستهدفة؛ حيث يقوم القسم بتقديم الدعم وتسهيل مشاركة الشركات من قطاع الصناعة المحلية للوصول بالمنتجات الكويتية إلى الأسواق الخليجية والعربية والعالمية، كما أنه جزء من هدف الهيئة لتقديم الدعم للصادرات والتي نص عليها قانون الصناعة من سبل دعم وتشجيع المنشآت الصناعية. وتتكفل الهيئة بقيمة الجناح وشحن المعروضات، ويتم نسبة تحديد الدعم طبقًا لمعيار توافر البند المالي في الميزانية على أن يتم تغطية جميع تكاليف المشاركة بالمعرض والشحن.

فتح أسواق جديدة ودخول المنتج الوطني لأسواق مستهدفة

تحقيق التواصل وكذلك تيسير الصفقات وإبرامها والتعرف على الأسواق الواعدة

ضمان ترويج المنتجات الصناعية الكويتية بالخارج بالإضافة إلى حماية علاماتها من الاستغلال من قبل الآخرين

دراسة طلبات الإعفاء الجمركي للمستلزمات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وفقًا لضوابط الإعفاء الخليجية الموحدة من الضرائب والرسوم الجمركية بدول المجلس

القيام بحماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية المسببة لممارسات الإغراق والدعم المحظور والتزايد غير المبررة في الواردات ضد المنتج المحلي

تأهيل المنشآت الصناعية والحرفية لصفة المنشأ الوطني لتشجيع صادراتها إلى أسواق الدول العربية

إعداد خطط وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية واقتراح السبل الكفيلة باستقطاب الخريجين وصغار المستثمرين

ويجب أن يتوافر بالمتقدم للمشاركة الشروط التالية: رخصة صناعية سارية المفعول، دفع تأمين يماثل رسوم الجناح لمشاركة المنشأة الصناعية يسترجع بعد انتهاء المعرض، استيفاء الراغب بالمشاركة جميع البيانات والمعلومات المطلوبة من قبل الهيئة.

برنامج الوفود التجارية: يهدف البرنامج إلى تحقيق التواصل، وكذلك تيسير وإبرام الصفقات والتعرف على الأسواق الواعدة، والعمل على تسهيل مهمة اختراق منتجات كويتية جديدة لأسواق الدول المستهدفة أو تعزيز ودعم لمنتجات موجودة في تلك الأسواق.

برنامج الدعم والتشجيع:

يقدم البرنامج مساعدات مالية لتمكين المنشآت القائمة على اكتشاف واختراق أسواق خارجية عن طريق الأنشطة التالية:

- تسجيل العلامة التجارية للمصانع المصدرة في الأسواق الخارجية: حيث يهدف النشاط إلى ضمان ترويج المنتجات الصناعية الكويتية بالخارج، بالإضافة إلى حماية علاماتها من الاستغلال من قبل الآخرين، المشاركات الفردية في المعارض الدولية المتخصصة والمعارض المحلية: يهدف إلى دعم المشاركات الفردية في المعارض الخارجية والداخلية لإشراك أكبر عدد من المصانع والحرف الكويتية في المعارض الخارجية والمحلية، خاصة التخصصية التي تحققت عن طريق هذه البرامج.

كما تقوم الهيئة العامة للصناعة بدعم وحماية الصناعة الوطنية؛ وذلك بتطبيق الإجراءات الهادفة لدعم وتشجيع المنتجات الوطنية من خلال منح الإعفاءات الجمركية لمدخلات الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى تشجيع الشباب الكويتي لإنشاء مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والاتجاه إلى العمل الحر والخاص من خلال المهام التالية:

- دراسة طلبات الإعفاء الجمركي للمستلزمات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وفقًا لضوابط الإعفاء الخليجية الموحدة من الضرائب والرسوم الجمركية بدول المجلس؛ حيث تشمل هذه الإعفاءات الآلات والمعدات وقطع التبديل والمواد الخام الأولية والمواد نصف المصنعة ومواد التعبئة والتغليف اللازمة مباشرة للإنتاج الصناعي طوال فترة قيام المنشأة.

- تأهيل المنشآت الصناعية والحرفية لصفة المنشأ الوطني لتشجيع صادراتها إلى أسواق الدول العربية من خلال احتساب نسبة القيمة المضافة المحققة من قبل نشاط الشركة وفقًا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بيت الدول العربية.

- إعداد خطط وبرامج تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية واقتراح السبل الكفيلة باستقطاب الخريجين وصغار المستثمرين على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة بتشجيع الصناعات الحرفية لدعم الشباب للتوجه للعمل الحر بما يكفل تخفيف توجههم للعمل بقطاع من القطاعات الحكومية، متمثلاً في إنشاء مجمع الفحيحيل للصناعات الحرفية في منطقة الفحيحيل الحرفية الخدمية التجارية بمساحة 9500 متر مربع يحتوي على 148 وحدة (الأرضي والميزانين) بنظام الـ BOT بالتعاون مع القطاع الخاص لتوطين المبادرين وأصحاب الحرف الصناعية.

وتقوم الهيئة العامة للصناعة بحماية ودعم الإنتاج المحلي من خلال:

- القيام بحماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية المسببة لممارسات الإغراق والدعم المحظور والتزايد غير المبررة في الواردات ضد المنتج المحلي من خلال تطبيق القانون الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون، والاتفاقيات المعنية الملزمة لدولة الكويت في منظمة التجارة العالمية (اتفاق مكافحة الإغراق – اتفاق مكافحة الدعم والرسوم التعويضية – اتفاق الوقاية).

- إغراق السوق المحلي لدولة الكويت أو السوق الخليجي بمنتج ما عن طريق بيعه بسعر أقل من ثمنه بدولة التصدير مما يلحق ضررًا بالصناعات الوطنية.

- قيام بعض الدول بالتعمد بإغراق السوق بهدف اقتصادي أو سياسي من خلال قيامها بتصدير بعض منتجاتها بأسعار زهيدة أو مدعومة تلحق الضرر الشديد بالصناعة الوطنية.

دراسة طلبات الإعفاء الجمركي للمستلزمات الإنتاجية للمنشآت الصناعية وفقًا لضوابط الإعفاء الخليجية الموحدة من الضرائب والرسوم الجمركية بدول المجلس

تيسير وإبرام الصفقات والتعرف على الأسواق الواعدة، والعمل على تسهيل مهمة اختراق منتجات كويتية جديدة لأسواق الدول المستهدفة

من أضرار الممارسات الضارة في الاغراق إنخفاض الطاقة الإنتاجية للصناعات بالدولة

تقوم الهيئة بحماية الصادرات الكويتية من إجراءات الممارسات الضارة المضادة التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

اتخاذ الإجراءات الفنية والقانونية للعمل على حماية المنتج الوطني

ومن أضرار الممارسات الضارة في الإغراق والزيادة غير المبررة في الواردات على الصناعات الوطنية:

- انخفاض الطاقة الإنتاجية للصناعات بالدولة.
- انخفاض الطاقة المستغلة لتلك الصناعات وارتفاع المخزون لديها.
- انخفاض الحصة السوقية لتلك الصناعات داخل الدولة.
- ارتفاع نسبة البطالة في كثير من المصانع جراء وقف كلي أو جزئي لخطوط إنتاجها.

كذلك تقوم الهيئة بحماية الصادرات الكويتية من المنتجات الوطنية من إجراءات الممارسات الضارة المضادة التي تقوم بها بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ضد صادرات دولة الكويت واتخاذ الإجراءات الفنية والقانونية للعمل على حمايتها.

الغبار يكبد العالم 13 مليار دولار سنوياً

ألحقت العواصف الرملية أكبر قدر من الضرر بصحة شعوب الشرق الأوسط واقتصاداتها؛ إذ تكلف هذه الظاهرة الشعوب أموالاً طائلة.

ويؤكد البنك الدولي أن ظاهرة الغبار تكبد اقتصاد المنطقة 13 مليار دولار سنويًّا؛ حيث تحوّلت السماء من الكويت ودبي وحتى مناطق بعيدة مثل سورية خلال شهر مايو 2022 إلى اللون البرتقالي المروع، بينما كان الغبار والرمل يتطايران في الهواء.

وتوافد الآلاف من الناس بالشرق الأوسط إلى المستشفيات؛ لأنهم غير قادرين على التنفس بشكل صحيح، ففي سورية، خزنت الوحدات الطبية عبوات أكسجين، وأغلقت الشركات والمدارس أبوابها في العراق والكويت، في حين علّقت طهران الرحلات الجوية، وأوقفت الكويت الملاحة البحرية.

وهذه العواصف لا تعرف الحدود، فهي تهدد بإحداث فوضى في منطقة حيوية للاقتصاد العالمي، مع إمكانية التأثير على كل شيء من سعر الغاز عند المضخة بالولايات المتحدة إلى موعد تسلم العميل في إسبانيا مثلاً طلبية من الصين.

وسبق أن حدث تأثير قوي ومدمر للعواصف في مارس 2021، عندما أُغلقت قناة السويس ستة أيام لانحراف سفينة عن مسارها بسبب عاصفة رملية، ما أدى إلى وقف نحو 60 مليار دولار في التجارة؛ إذ يمر 12 في المئة من التجارة العالمية عبر هذا الممر الضيق.

خلال لقاء ضم الصناعة و"البلدية" و"الإطفاء" و"البيئة"

تقي: التنسيق بين الجهات الرقابية لتحسين بيئة العمل في القطاع الصناعي

إعداد: سالم المهنا

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عبد الكريم، أن ممارسة جميع الجهات الحكومية دورها في الرقابة والتفتيش قائم على قانون عملها، وأنه لا بد من الوصول إلى صيغة توافقية للتعاون والتناغم بين جميع الجهات للوصول الى حل تشريعي، لافتاً إلى أنه يمكن لمجلس الوزراء أن يضع مجموعة من القرارات التنسيقية بين الجهات الرقابية، بما يسهم في تحسين بيئة العمل في القطاع الصناعي.

وطالب تقي بتعاون الجهات المختصة من خلال تشكيل لجنة مشتركة على غرار اللجنة الثلاثية للعمالة، على أن تكون هيئة الصناعة هي المنوط بعملها بصفتها جهة الاختصاص، كما يحدث في جميع دول العالم.

ومن جانبه، دعا اتحاد الصناعات، إلى ضرورة إيجاد حلول عاجلة لفك التشابك بين الجهات الرقابية «الصناعة - البيئة - القوى العاملة والإطفاء»، في الرقابة على المصانع من خلال مقترح بتشكيل لجنة مشتركة، لتكون بمثابة منصة تربط بين هذه الجهات مع المصانع، لتحسين بيئة الأعمال في القطاع الصناعي وتفادي عرقلة مسيرة العمل.

عبد الكريم تقي:

ممارسة جميع الجهات الحكومية لدورها الرقابي يعتمد على قانون عملها

صيغة توافقية للتعاون والتناغم بين جميع الجهات للوصول إلى حل تشريعي

تشكيل لجنة مشتركة على غرار اللجنة الثلاثية للعمالة وتكون هيئة الصناعة هي المنوط بعملها

وأكد رئيس اتحاد الصناعات حسين الخرافي، الالتزام بتطبيق القوانين والقرارات المعمول بها في كل جهة، والسعي إلى التنسيق بينها لتوحيد الإجراءات، وعدم تأثر بيئة الأعمال بأي إشكاليات، نتيجة تكرار التفتيش وغياب الإجراءات والمعايير الواضحة وتوعية القائمين عليها من فرق تفتيش على طبيعة القطاع الصناعي، لافتاً إلى أنه سبق أن تم النقاش مع الجهات الأربع على حدة، ومبيناً أنه من الممكن أن تكون الهيئة العامة للصناعة الأنسب لتولي مسؤولية اللجنة المشتركة.

وأشار إلى التعاون بين البلدية وهيئة الصناعة الذي انتهى باعتماد مسؤولية الأخيرة عن الارتدادات والتشوين بعد تشابك الاختصاصات بينها وبين البلدية الذي استمر لسنوات عدة، مشدداً على ضرورة التنسيق في التفتيش بين الجهات الرقابية واعتماد الخيار الأفضل لصالح كل الأطراف.

وأكد المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة أحمد الموسى، وجود تشابه في مهام بعض الجهات، ما أدى إلى وجود تشابك شكّل ضغطاً على أصحاب المصانع، لافتاً إلى أن القوى العاملة في الكويت ملزمة باتفاقيات دولية، وملزمة بتقديم إحصائيات وحريصة على القيام بمهامها وفق صلاحياتها التي أشار لها قانون

حسين الخرافي:

الالتزام بتطبيق القوانين والقرارات المعمول بها في كل جهة

عدم تأثر بيئة الأعمال نتيجة تكرار التفتيش وغياب الإجراءات الواضحة

التعاون بين البلدية وهيئة الصناعة انتهى باعتماد مسؤولية الهيئة عن الارتدادات والتشوين بعد تشابك الاختصاصات

أحمد الموسى:

التشابه في مهام بعض الجهات أوجد تشابكاً شكل ضغطاً على أصحاب المصانع

" القوى العاملة" في الكويت ملزمة باتفاقيات دولية وملزمة بتقديم إحصائيات

العمل على إيجاد حلول مناسبة للجميع وبما يطور من أداء القطاع الصناعي

الهيئة، ومشدداً على اهتمامه بهذا الأمر، والعمل على إيجاد حلول عملية مناسبة للجميع.

وبدوره، أوضح نائب المدير العام لهيئة القوى العاملة مبارك العازمي، أنه سبق للهيئة العامة للقوى العاملة أن ناقشت هذه المشكلة بحثاً عن فك التشابك من دون مخالفة القوانين المنظمة للجهات ذات الصلة، وتحديد المعايير التي يتم على أساسها التفتيش الفني، وتحرير المخالفات حتى لا يتسبب ذلك في إرباك المصانع.

ورأى أنه لا بد من وجود مرجعية قانونية للاستمرار في خطة مشتركة لفك التشابك، مع الحرص على عدم مخالفة الصكوك الدولية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، والتي تستند عليها «القوى العاملة»، ولافتاً إلى أن هذا الموضوع مرتبط بأعلى سلطة في الدولة.

من ناحية ثانية، ذكر نائب المدير العام لهيئة البيئة لقطاع الشؤون الفنية، عبدالله الزيدان، أن التكامل هو أهم عوامل النجاح بين قطاعات الدولة لتفعيل القوانين، بما يصب في مصلحة الشركات، لافتاً إلى أن القانون هو الذي يتحكم في عمل جميع الجهات، وأن الهيئة في تعاون مستمر مع «الصناعة» لرصد المخالفات وإرسالها للنظر في أركانها وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها نحوها.

مبارك العازمي:

ناقشنا إشكالية تشابك الاختصاصات بين الجهات أكثر من مرة بحثاً عن حلول مناسبة

فك التشابك من دون مخالفة القوانين المنظمة للجهات ذات الصلة

تحديد المعايير التي يتم على أساسها التفتيش الفني وتحرير المخالفات دون أن يتسبب ذلك في إرباك المصانع

عبدالله الزيدان:

التكامل هو أهم عوامل النجاح بين قطاعات الدولة لتفعيل القوانين

القانون هو الذي يتحكم في عمل الجهات والبيئة والصناعة يتعاونان لرصد المخالفات

هيئة البيئة تعمل وفق روح القانون من خلال منح فرصة لتعديل الأوضاع والسعي لإجاد أفضل الحلول

وشدد على أن هيئة البيئة تعمل بروح القانون من خلال إعطاء فرصة لتعديل الأوضاع، والسعي إلى إيجاد أفضل الحلول، مشيداً بالاجتماع الذي يسهم في تقصير المسافات للتواصل مع الجهات التفتيشية الأخرى وعدم تكرار المخالفات.

ومن جهة أخرى، ذكر العميد أحمد الجزاف من الإدارة العامة للإطفاء، أن قانون الإطفاء حدد المخالفات وكيفية تحرير المخالفات؛ إذ يتم أولاً الإخطار ومراجعة صاحب المنشأة، على أن يتم بعد ذلك في حال عدم معالجة المخالفة توجيه الإنذار، في حين أنه وفي حال معاودة المخالفة تتدرج الإدارة في العقوبة حتى تصل إلى الإغلاق، مضيفاً أن عمل جميع الجهات يحكمه قانونها، ولذلك لا بد من إيجاد حل قانوني لفك التشابك وعدم حدوث تضارب رقابي بينها.

المخالفات تكون مزاجية

قالت مدير عام اتحاد الصناعات الكويتية هدى البقشي «نسعى إلى الدفاع عن المصانع الملتزمة؛ لأن الكثير من المخالفات يخضع للجانب التقديري والمزاجية من البعض، ولا بد من التنسيق والحل السريع لفك الاشتباك بين جهات التفتيش عبر لجنة مشتركة لحل المشكلات».

أحمد الجزاف:

قانون الإطفاء حدد المخالفات وكيفية تحريرها وإخطار ومراجعة صاحب المنشأة

في حال عدم معالجة المخالفة يتم تطبيق العقوبة على صاحب المنشأة

عمل جميع الجهات بحكمة من أجل إيجاد حلول قانونية وعدم وجود تضارب رقابي بينها

هدى البقشي:

بعض المخالفات تكون مزاجية

مطلوب حل سريع لفك التشابك والتنسيق بين جهات التفتيش

إيمان الأنصاري:

بعض المخالفات تكون مزاجية

مطلوب حل سريع لفك التشابك والنسيق بين جهات التفتيش

تدريب موحد للمفتشين

أوضحت نائب مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة إيمان الأنصاري، أنه «لا يوجد أي تعنت في تحرير المخالفات، ولا بد أن يتطابق أصل المخالفة مع ما ينص عليه القانون، ودور المفتش لدينا ليس تحرير مخالفة فقط، بل إعطاء النصح والتدريب للمصانع»، داعية إلى توفير تدريب موحد لجميع المفتشين لتوحيد القرارات.

تعاون المصانع

أفاد علي الغريب من الهيئة العامة للقوى العاملة بأنه «لا نعطي المخالفات للمصانع جزافاً، بل نعطي مهلة تصل إلى 3 أشهر لأي مخالفة، وإذا وجدنا أن المصنع يعمل على تدارك ذلك يتم منحه مهلة ثانية، فنحن نقف مع المصانع الملتزمة بالقانون ونتعاون معها لدفعها إلى الأمام بما يحقق المصلحة العامة».

لجان مشتركة

قال منصور العجمي من الهيئة العامة للصناعة «القانون حدد الاختصاصات، ونص على تشكيل لجان مشتركة للتنسيق وفقاً لمرسوم 116 لسنة 92، للعمل المشترك وتفويض بين الهيئات على الرقابة والتفتيش، وهذه اللجان يكون هدفها وحدة القرار ما يسهل الكثير على الجهات الأربع في عملها».

تضارب رؤى المفتشين

اعتبر مشعل جاسم من «صناعات الغانم» أن المشكلة تكمن في تكرار التفتيش من جهات عدة، ما يشغل جهات العمل في المصنع، لاختلاف رؤى كل منها عن الأخرى، لافتاً إلى أن البعض يطلب تعديل بعض الملاحظات، في حين تأتي الجهة الثانية لتطالب بشيء آخر، ما يؤدي إلى حدوث نوع من التضارب، وهذا يحدث كثيراً من شخصين يتبعان جهة واحدة فيكون لكل منهما رأي مغاير.

إصدار شهادة موافقة إفراج بناءً على استخدام شخصي

"هيئة الصناعة" تنضم إلى "سهل"

أعلن المتحدث الرسمي باسم التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية "سهل" يوسف كاظم دخول الهيئة العامة للصناعة للتطبيق وانضمامها إلى قائمة الجهات الرسمية التي تقدم خدماتها عبر "سهل".

وقال كاظم: إن الخدمة التي ستقدمها الهيئة هي خدمة «إصدار شهادة موافقة إفراج بناءً على استخدام شخصي".

وأوضح أن "هيئة الصناعة" حرصت على تضمين هذه الخدمة للأفراد ليتمكنوا من إصدار الشهادات الخاصة بالموافقة على الإفراج وفق الاستخدام الشخصي في تطبيق «سهل»؛ لكونها خدمة موجهة للأفراد لمطابقة السلع المستوردة عبر خدمات منصة «طابق» الإلكترونية التابعة للهيئة.

بهدف تعزيز إنتاج وتنمية الصادرات للمنشآت الصناعية

هيئة الصناعة: برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية

إيمانًا بأهمية تطوير دور المنشآت الصناعية، وجعلها مواكبة لمعايير تطبيق العالمية، أعلن قطاع تنمية الصادرات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة عن البدء في تنفيذ مشروع برنامج إصدار الشهادات العالمية للمنشآت الصناعية، ومنح شهادات الجودة العالمية ISO بهدف تعزيز إنتاج وتنمية صادرات المنشآت الصناعية، وذلك بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة.

وأفاد القطاع بأنه على المنشآت الصناعية المصدرة الراغبة في الانضمام للبرنامج التقدم بكتاب رسمي باسم مدير عام الهيئة العامة للصناعة موضحًا به الرغبة.

لجنة الصناعة والعمل عقدت اجتماعها الثالث لعام 2022

غرفة التجارة: الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المناطق الصناعية فكرة مجدية ومنطقية

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث لعام 2022 لبحث عدد من القضايا ذات الصلة بالقطاع الصناعي. واستهلت اللجنة اجتماعها لمناقشة ما نشر في وسائل الإعلام حول إعادة النظر في بدلات الانتفاع بالقسائم ورسوم الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة والمقترحات المقدمة في هذا الخصوص. واستذكرت اللجنة أن مجلس الوزراء سبق أن أقر مقترحات للهيئة زادت بالفعل الرسوم والبدلات التي تتقاضاها منذ أبريل من عام 2016 وأن التحرك الجديد يسير بنفس الاتجاه. الأمر الذي يجب أن يجري التشاور بشأنه مع القطاع الخاص في ضوء عدالة الزيادة وجدرانها وأثرها على تنافسية الصناعة الكويتية، وفي ضوء الإجراءات والتكاليف والمماثلة في دول الجوار.

كذلك ناقشت اللجنة توجه الهيئة العامة للصناعة لصياغة لائحة الاستثمار التي تسعى من خلالها لتوظيف نظام الشراكة من القطاعين في تطوير المناطق الصناعية، وأكدت اللجنة في هذا الصدد أن الفكرة مجدية ومتطفية من حيث المبدأ شريطة تحديد نطاق لائحة الاستثمار هذه بتطوير المناطق الصناعية والبنية الأساسية بتحويل القطاع الخاص.

وقد تطرقت اللجنة إلى قرار الهيئة العامة للبيئة القيام بالفحص والتدقيق والمطابقة على صادرات دولة الكويت من المواد الكيميائية والنفايات والذي دخل حيز التنفيذ منذ منتصف مايو الجاري. وأقرت متابعة هذا الموضوع في ضوء ما تعمل به معظم دول العالم من تقديم الحوافز لتنمية وتشجيع صادراتها وإزالة الرسوم والقيود عليها بغية الاستفادة من مزايا الارتقاء بالتنافسية.

تحديد نطاق لائحة الإستثمار لتطوير المناطق الصناعية

متابعة قرار هيئة البيئة الخاص بفحص وتدقيق والمطابقة على صادرات الكويت من المواد الكيميائية والنفايات

تقديم الحوافز لتنمية وتشجيع صادراتها وإزالة الرسوم والقيود عليها

مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد المنفوحي:

مصنع لتحويل النفايات الصلبة لإنتاج وقود بيئي

أعلن المدير العام لبلدية الكويت أحمد المنفوحي أن البلدية باشرت في تنفيذ الخطوات الأولية لمشروع بناء مصنع تحويل النفايات الصلبة لإنتاج فحم وقود بيئي صديق للبيئة.

وقال المنفوحي: إن المرادم الحالية تستنزف أراضي الدولة بمساحات كبيرة، لذلك تقوم البلدية حاليًا بتنفيذ خططها ونظرتها المستقبلية في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير.

وأضاف: أن مصنع تحويل النفايات الصلبة الجديد سيكون بوابة لإيجاد مرادم صحية بعوائد اقتصادية، مبينًا أن الطاقة الاستيعابية له تفوق كمية النفايات التي يستقبلها مردم ميناء عبدالله حاليًا، والمقدرة بأكثر من 2000 طن، ليحل المشروع الجديد محل مردم المنطقة الجنوبية. وتابع أن عملية تشغيل مصنع النفايات ستوكل إلى شركة أسمنت الكويت، وهي من الشركات الحكومية الرائدة، وهو ما سيحقق نجاح المشروع الحيوي على أكثر من صعيد، اقتصاديًّا أو بيئيًّا.

وأوضح أنه من المتوقع أن يبدأ المصنع عملية إنتاج فحم الوقود البيئي خلال عام واحد من تاريخ الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الحكومية المعنية.

وبيَّن المنفوحي أن تشغيل وإدارة المردم بالكامل ستكون من قبل «أسمنت الكويت»، وتحت إشراف بلدية الكويت لمراحل عمل المشروع وإزالة أي معوقات تواجه التنفيذ.

وأشار إلى أن هذا المشروع الحيوي سيكون نقطة انطلاق لإغلاق وإعادة تأهيل مرادم النفايات الحالية، التي تستنزف مساحات من أراضي الدولة بردم النفايات ودفنها تحت الأرض.

نرسم قواعد مستقبل الكويت

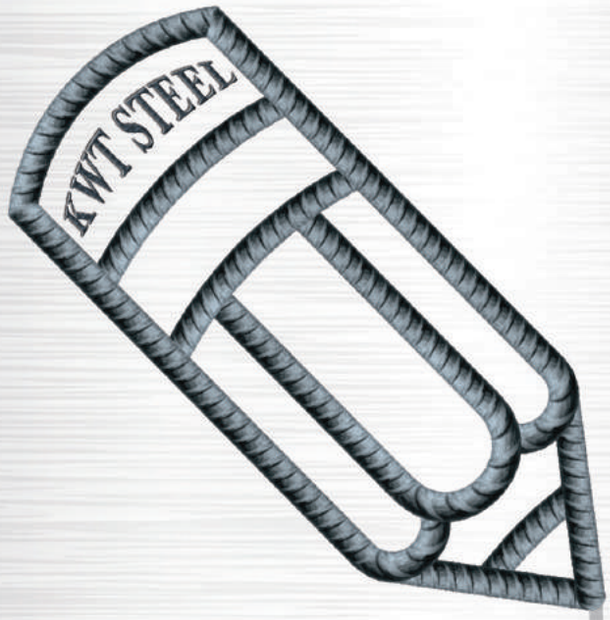

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com

Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

جهود كبيرة تبذلها الهيئة لتذليل الصعاب أمام المستثمرين

"هيئة الصناعة"... الأمن الغذائي أولوية

إعداد: علي جاسم

حرصت الهيئة العامة للصناعة منذ بداية جائحة كورونا وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والإجتماعي بالعمل على تأمين احتياجات السوق المحلي من الغذاء والدواء عبر خطط متكاملة استهدفت تأمين إنتاج المصانع وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها لتحقيق الأمن الغذائي وفقاً للسياسة العامة التي وضعتها الحكومة والجهات المختلفة.

ومنذ تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما شهده العالم من انقطاع لسلاسل الإمدادات وارتفاع لأسعار معظم السلع ، قامت الكويت بالعمل على تأمين احتياجات السوق وتشكيل لجان أزمة لمواجهة النقص الذي قد تشهده بعض السلع والعمل على تهدئة إرتفاعات أسعار بعضها لتحقيق الاستقرار في السوق لكل القطاعات ذات الصلة بحياة المواطنين والمقيمين.

وأشار معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة إلى أن هناك خططاً وتنسيقاً متكاملاً بين جميع أجهزة الدولة لتأمين احتياجات المواطنين وبالشكل الذي لا يؤدي إلى انفلات مستويات الأسعار مضيفاً أن مناطق الصراع ممثلة في روسيا وأوكرانيا لا تشكل مصدراً رئيسياً لإمدادات القمح والشعير إلى الكويت، كما تقوم الحكومة بسد الفجوة بين مستويات الأسعار للسلع التي يتم استيرادها وأسعار بيعها في السوق المحلي .

ومن ناحية أخرى أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ عبدالكريم تقي عبدالكريم أن الهيئة لم تألُ جهداً في تأمين احتياجات المصانع وتوفير كافة الاحتياجات لها، بالإضافة إلى العمل على إقرار تسهيلات من شأنها تحقيق إنسيابية السلع داخل السوق المحلي وبما يضمن عدم ارتفاع الأسعار، لافتاً أن التعاقدات طويلة الأمد مع دول لا تعاني مخاطر جيو سياسية يمثل أحد العوامل الرئيسة لعدم ارتفاع الأسعار في حال حدوث أزمات إقتصادية عالمية.

عالمياً أشار البنك الدولي سيتيح 30 مليار دولار للمساعدة في منع أزمة في الأمن الغذائي ناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، والتي أوقفت معظم صادرات الحبوب من البلدين.

وذكر البنك أن المبلغ الإجمالي سيشمل 12 مليار دولار في مشروعات جديدة، وأكثر من 18 مليار دولار من مشروعات غذاء قائمة تمت الموافقة عليها ولكن لم يتم صرفها بعد.

وقال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس في بيان: "إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية له آثار مدمرة على الفئات الأشد فقرًا وضعفًا، لتحقيق الاستقرار في السوق، ومن الأهمية بمكان أن تدلي الدول ببيانات واضحة الآن في شأن زيادة الإنتاج في المستقبل ردًّا على الغزو الروسي لأوكرانيا."

وأضاف البنك أنه من المتوقع أن تدعم المشروعات الجديدة الزراعة والحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الفقراء ومشاريع المياه والري.

وستذهب أغلب الموارد إلى أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا، وهذه المناطق هي من بين الأكثر تضررًا من تأثير الحرب في أوكرانيا على إمدادات الحبوب.

هيئة الصناعة مكنت كافة المصانع من تعزيز خطوط إنتاجها خلال جائحة كورونا

تسهيلات متزايدة قدمتها الهيئة للمستثمرين الجادين للعمل على زيادة الإنتاج

حل مشكلات العمالة والمواد الخام بالتنسيق مع جميع الجهات العاملة في الدولة خلال أزمة كورونا

التنسيق مع الجهات المعنية لتخفيف حدة إرتفاعات أسعار بعض السلع على خلفية تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

البنك الدولي : 30 مليار دولار لتحقيق الأمن الغذائي

وتعتمد دول مثل مصر بشكل كبير على القمح الأوكراني والروسي وتسارع للحصول على إمدادات في الوقت الذي منعت فيه روسيا الصادرات الزراعية الأوكرانية من موانئ البحر الأسود، وفرضت قيودًا على الصادرات المحلية.

وكانت خطط البنك الدولي هي العنصر الأكبر في تقرير لوزارة الخزانة الأميركية يلخص خطط عمل الأمن الغذائي من جانب المؤسسات المالية الدولية والذي صدر الأربعاء.

ويخطط البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لتوفير 500 مليون يورو (523.50 مليون دولار) للأمن الغذائي والتمويل التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية، ضمن حزمة تبلغ ملياري يورو لأوكرانيا والدول المجاورة المتضررة من الحرب، وفقًا لتقرير وزارة الخزانة.

وستحصل أوكرانيا على 200 مليون يورو، وستحصل الدول المجاورة على 300 مليون يورو، وسيقدم صندوق النقد الدولي تمويلاً من خلال قنواته العادية، وهي محدودة بحصص البلدان، وما إذا كانت ديونها يمكن تحملها.

ومع تزايد حدة المديونية وارتفاع مستويات أسعار السلع الأساسية لمستويات فلكية في العديد من دول العالم وعدم قدرة تلك الدول على السداد وإعلان سيريلانكا رسمياً إفلاسها، بات خطر الإفلاس يدق بشدة على أبواب العديد من الدول النامية والمقدر عددها بحوالي 69 دولة، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وفق ما أشارت إليه أحدث التقارير العالمية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

البنك الدولي:

12 مليار دولار في مشروعات جديدة وأكثر من 18 مليار دولار في مشروعات غذاء قائمة

ارتفاع أسعار المواد الغذائية له آثار مدمرة على الفئات الأشد فقرًا وضعفًا

أغلب الموارد إلى أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وجنوب آسيا

500 مليون يورو يخطط البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير توفيرها للأمن الغذائي والتمويل التجاري للمنتجات الزراعية والغذائية

الديون السيادية تقود 69 دولة لهاوية الإفلاس

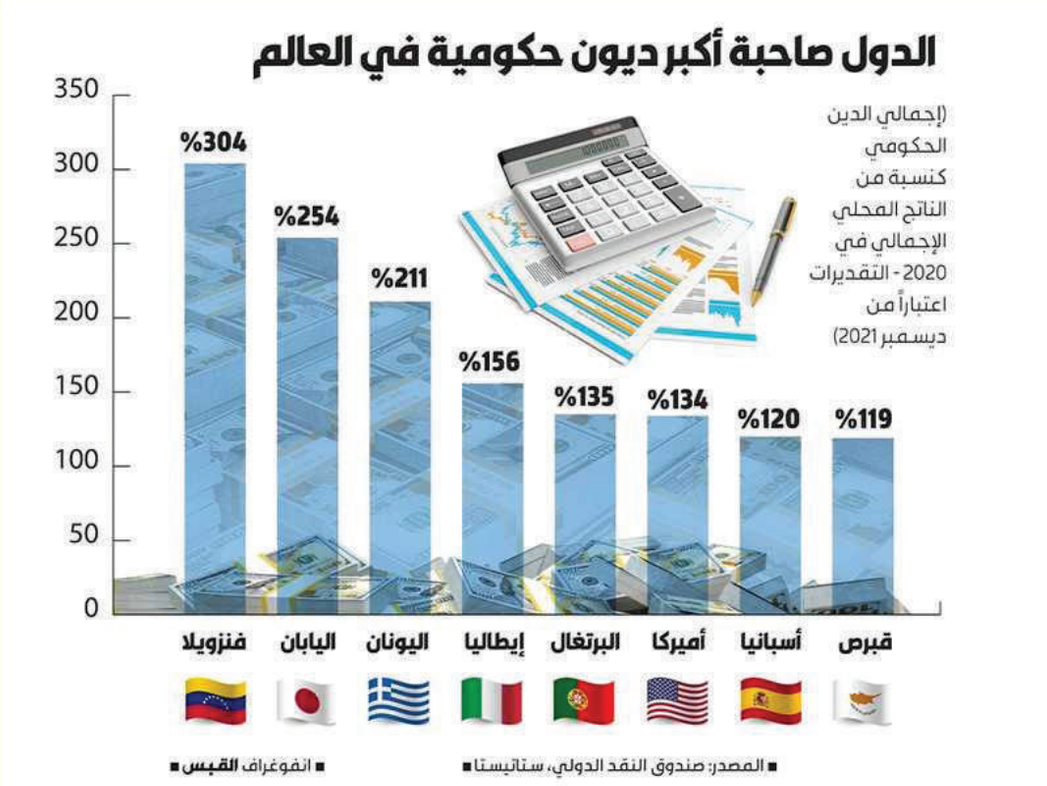

تشير الأرقام الحالية إلى أن الكثير من البلدان تتجه نحو الإفلاس بعدما حدث مع سريلانكا خلال الأيام الماضية، حيث تواجه قرابة 69 دولة مخاطر الغذاء والطاقة والاقتصاد، موزعة على 25 في آسيا والمحيط الهادئ و19 في أميركا اللاتينية و25 في أفريقيا.

وارتفع الدين العالمي بمقدار 3.3 تريليونات دولار خلال الربع الأول من عام 2022، وفقاً لمعهد التمويل الدولي (IIF).

ووفقاً لتقرير صادر عن المؤسسة، فإن الزيادة كانت مدفوعة إلى حد كبير بالصين بمديونية 2.5 تريليون دولار والولايات المتحدة بـ 1.8 تريليون دولار، وفقاً لشبكة سي إن إن.

في المقابل، انخفض إجمالي الديون في منطقة اليورو للربع الثالث على التوالي، حسبما أشار معهد التمويل الدولي.

بعد الفشل في الحصول على 78 مليون دولار لسداد السندات خلال فترة السماح المحددة، أعلنت سريلانكا رسمياً عن تعثر وقائي، وهو الأول في تاريخ البلاد، وفقاً لوكالة بلومبيرغ.

وتسبب الوضع الاقتصادي في البلاد في ارتفاع التضخم إلى 30%، مع توقع زيادة محتملة إلى 40%. واستناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن الدولة الآسيوية ليست الدولة الوحيدة التي يبدو أنها قد أفرطت في مواردها المالية بشكل خطير.

مدير إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية المهندس محمد عويد المطيري لـ "الصناعة والتنمية":

هيئة الصناعة تستهدف إزالة العراقيل أمام المستثمرين والحرفيين

شدد مدير إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية في الهيئة العامة للصناعة المهندس محمد عويد المطيري على أن هدف الهيئة العامة للصناعة هو العمل على إزالة كل العراقيل التي تواجه المستثمرين والحرفيين في جميع المناطق الصناعية بالكويت.

وأكد المطيري أنه لا تعسف في رصد المخالفات القانونية على المصانع المخالفة، كما يتم العمل على منح المخالف فرصاً لتصحيح المخالفات ووضعه على الطريق الصحيح.

خاص الصناعة والتنمية

وأوضح المطيري في لقاء أجرته «الصناعة والتنمية» أن الرقابة الذاتية للمصانع هي ما تسعى الهيئة إلى تطبيقها من خلال نشر الوعي بقانون الصناعة وتعديلاته، والتي جاءت معظم مواده لتحفظ حقوق المستثمر والدولة والمستهلكين في وقت واحد. وأكد المطيري أنه لا تعسف في رصد المخالفات القانونية على المصانع المخالفة، كما يتم العمل على منح المخالف فرصاً لتصحيح المخالفات ووضعه على الطريق الصحيح.

وقال: إنه لا يتم إحالة المخالفات إلى النيابة العامة مباشرة، وإنما نستهدف منح المستثمرين فرصاً للتعاون مع الهيئة لإزالة المخالفات أو التعديات التي يتم رصدها. وبين أن التحول الرقمي والربط مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالقطاع الصناعي من بين الأولويات التي تحرص إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية على تحقيقها.

وقال: تم تشكيل لجنة من الجهات الحكومية المختلفة وعلى رأسها الهيئة العامة للصناعة للتنسيق الرقابي على المصانع ووضع معايير رقابية محددة على المصانع المختلفة. ولفت إلى أنه لا يمكن لأية دولة تحقيق التنمية المطلوبة لها بدون العمل على تطوير القطاع الصناعي باعتباره ركيزة رئيسة في التنمية.

وفيما يلي التفاصيل ....

مهام الإدارة

في البداية، أشار المطيري إلى أن إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية تتكون من 3 أقسام هي: التفتيش والسلامة الصناعية والرقابة البيئية ويتم تطبيق قانون الصناعة رقم 56 / 96 والقوانين المعدلة له.

ويقوم قسم التفتيش في الرقابة على بعض المخالفات مثل التأجير على الغير والتعدي على أملاك الدولة وممارسة نشاط من دون ترخيص والتعديات الأخرى مثل تغيير النشاط دون الحصول على رخصة، وكذلك سكن عمال دون الحصول على رخصة ومتابعة تجديد العقود والقيام بالرقابة الدورية على المصانع لمعرفة مدى تطبيق القانون الصناعي وتعديلاته على المنشآت الصناعية.

ولفت إلى أن المصانع التي يتم الإشراف عليها عددها متغير، وبالإضافة إلى الإشراف على القسائم الخدمية أيضاً.

وفيما يتعلق بدور قسم السلامة الصناعية، أوضح أن القسم يشرف على تطبيق اشتراطات السلامة المهنية داخل المصانع ومهمات الوقاية الشخصية وأي أشياء خطرة على جسم الإنسان، وترتيب المصانع داخل وخارج المصنع، وسهولة دخول وخروج الأفراد أثناء حالات الطوارئ، عدم وجود مصادر للحريق ومصادر للخطر وتخزين المواد، وكذلك ارتداء مهمات الوقاية للعاملين، كما تقوم الإدارة بالرقابة على تطبيق مبادئ السلامة الصناعية في المناطق الصناعية بالتعاون مع شركة أمن.

وبين المطيري أن قسم الرقابة البيئية يقوم بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة بمتابعة تطبيق قانون البيئة وقانون الصناعة داخل المصانع، من حيث وجود انبعاثات غازية أو سامة، ومراقبة النواتج التي تخرج من المصانع، والحصول على الموافقات البيئية، مع متابعة دراسات المردود البيئي مع الهيئة العامة للبيئة.

مناطق صناعية

وبين أن الإدارة تشرف على المناطق الصناعية في صبحان الصناعية، الشعيبة الشرقية، الشعيبة الغربية، ميناء عبد الله، الصليبية الصناعية، النعايم (السكراب)، الشويخ الخدمية، الري، الفحيحيل، الأحمدي، منطقة شرق، بالإضافة إلى بعض المناطق المتفرقة والحرف الصناعية.

لا تعسف في رصد المخالفات .. هدفنا وضع المستثمر على الطريق الصحيح

منح المستثمرين فرصاً لتصويب المخالفات بالتعاون مع الإدارة

تأهيل موظفي إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية ومنحهم الضبطية القضائية

نسعى إلى أن تكون الصناعة ركيزة رئيسة للدخل القومي بجانب النفط

تعاون متواصل مع الجهات الحكومية لفك التشابك وتقليص الدورة المستندية

وتطرق المطيري إلى دور الإدارة في تأهيل وتطوير قدرات موظفي الإدارة، قائلاً: عند دخول أي موظف للعمل في إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية يتم منحه صفة الضبطية القضائية التي تؤهله للدخول والخروج من المنشآت في أي وقت، مبيناً أنه في حال عدم السماح له بالدخول للمنشأة من حقه الاستعانة بالأمن لتمكينه من دخول المنشأة والقيام بمهامه، وفي حال وجود مخالفات على المنشأة الصناعية من حقه تحرير المخالفات المنصوص عليها في القانون، ويتم تنفيذ العقوبة المناسبة وفقاً لما تنص عليه الإجراءات والقوانين ذات الصلة.

وقال: يتم منح الموظفين برامج ودورات تدريبية ، لتطوير قدراتهم قانونياً وفنياً لتمكينه من تأدية دوره في مجال الضبطية القضائية.

وشدد على أن المقصود ليس تطبيق العقوبة، ولكن تطبيق القوانين بما يحقق أهداف المنشأة وتطوير أداء المصانع العاملة في القطاعات المختلفة وتعديل المسار الصحيح.

توعية المستثمرين

وبين أن الإدارة تقوم بدور توعوي كبير للمستثمرين بشأن ما يتم رصده من مخالفاتهم لعدم تكرارها مرة أخرى والعمل على وضعه على المسار الصحيح .

وضرب المطيري مثالاً على انتهاء التأمين لدى أصحاب المنشآت؛ حيث تقوم بإدارة السلامة الصناعية بتنبيه صاحب العلاقة؛ إذ إنه في حال حدوث كارثة لن يجد من يعوضه، وسيكون لها تداعيات خطيرة في حال إهماله لتجديد وثيقة التأمين الخاصة به من حيث فقدان حصته السوقية والفرص الأخرى والسمعة للمنتج لدى المستهلكين.

وقال: وبما يتوافق مع ما تنص عليه الإجراءات المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة سواءً كانت المخالفات جسيمة أو بسيطة.

مضيفاً: أن دليل عدم التعسف أن الضبطية القضائية لا يتم تحويلها مباشرة إلى النيابة العامة، ولكن يتم إحالتها

إلى لجنة المخالفات، والتي تبحث بدورها عما إذا كانت هناك إمكانية لمنح صاحب المنشأة فرصاً أخرى لتصحيح أوضاعه خلال فترة زمنية يتم تحديدها وإنذاره ونشر المخالفة في الجريدة الرسمية، وهو ما يمنح صاحب المنشأة الصناعية مجالاً لتصحيح مساره.

وأكد أنه لا تعسف في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في القانون، ويتم حماية النشاط الصناعي أياً كان نوعه؛ بحيث لا يكون هناك خروج على القانون أو تشغيل عمالة بالمخالفة أو استخدام التراخيص في غير الأغراض المخصصة لها من قبل الهيئة العامة للصناعة.

جائحة كورونا

وحول دور إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، أشار المطيري إلى أن الإدارة قامت بتوفير كل الإمكانيات للمصانع في توفير المواد الخاصة بتصنيع المواد المطهرة والمعقمة والكمامات، بالإضافة إلى المساعدة في توفير التصاريح اليومية للخروج أثناء فترة الحظر وسهولة تنقل الأفراد.

كما تم التعاون بين الهيئة العامة للصناعة مع كل الجهات الحكومية العاملة في الدولة لتطبيق الاحترازات والاشتراطات الصحية المنصوص عليها من قبل مجلس الوزراء الموقر والتي انتهت فعلياً في 30 أبريل 2022 حسب قرار مجلس الوزراء.

وأضاف: تم تشكيل ما بين 5 إلى 6 فرق تابعة للهيئة العامة للصناعة تقوم بإسناد الجهات الرئيسة للدولة في تطبيق الاشتراطات الصحية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا والتي تتكون من الجهات الحكومية المختلفة مثل: هيئة البيئة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، البلدية. وكانت تلك الفرق تقوم بتطبيق الاشتراطات بشكل مستمر، ورفع تقاريرها اليومية لفريق المتابعة في مجلس الوزراء.

والهيئة العامة للصناعة خلال فترة الجائحة، لم يقتصر دورها على المنشآت الصناعية فقط، وإنما تعداه إلى مساندة الجهات الحكومية المختلفة في تطبيق الاشتراطات والاحترازات الصحية على الأسواق والمولات والصالونات وغيرها، ويتم رفع الملاحظات للجهات المعنية.

تطبيق الشباك الواحد لتسهيل الإجراءات الخاصة بالمستثمرين والحرفيين

التحول الرقمي إحدى أهم إستراتيجياتنا لإنجاز المعاملات بيسر وسهولة

قمنا بدور كبير في تذليل العقبات أمام المصانع خلال جائحة كورونا

دورنا هو تعديل المسار المنشآت ووضعهم على الطريق السليم

رغم أهمية الرقابة اللصيقة على المصانع إلا أننا نفضل مفهوم الرقابة الذاتية

وقال: إن أكثر المخالفات شيوعاً لدى المصانع هي مخالفات التفتيش الصناعي، مثل إضافة منتج غير مرخص، تخزين منتجات غير مطابقة، تأجير على الغير أو التأجير من الباطن، وهو ما يؤدي إلى تسجيل المخالفات وتطبيق العقوبات المناسبة.

وأكد أن هدف الهيئة العامة للصناعة ليس المتاجرة من تخصيص القسائم الصناعية، ولكن الهدف الأساسي هو تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة وتوفير المنتجات في السوق المحلي وتطوير قدرات القسائم الصناعية والخدمية المتواجدة.

الأمن الغذائي

وعن دور الإدارة بالمساعدة في دعم الأمن الغذائي من خلال التعاون مع كل الجهات العاملة في الدولة، لفت المطيري إلى أن الإدارة تقوم بمساعدة المصانع في حال رغبتها في زيادة الطاقة الإنتاجية، بمنحها التصاريح اللازمة لتمكينها من زيادة الإنتاجية، وهو الدور الذي قمنا به خلال فترة الجائحة. وأضاف: هناك مصانع كانت تقوم بالعمل ليلاً، كما أنه يتم تسهيل الحصول على التصاريح اللازمة لانتقال العمالة بالتعاون مع وزارة الداخلية.

التحول الرقمي

وعن مدى كفاية الموارد البشرية في إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية، أشار إلى أن الإدارة تحتاج دائماً إلى التجديد والتطوير؛ حيث قمنا بالتحول الرقمي وفقاً لتوجيهات مدير عام الهيئة السيد/ عبدالكريم تقي عبدالكريم والأخوة موظفي إدارة تقنية المعلومات في الهيئة.

وأضاف: إن توافر البيانات اللازمة عن المنشأة لدى المفتشين للقيام بدورهم المطلوب منهم. وفي اعتقادي أن هناك حاجة متزايدة للعنصر البشري في إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية بسبب ما تشهده المناطق الصناعية من زيادة وارتفاع عدد المصانع، بالإضافة إلى التوجه نحو بناء المدن الصناعية؛ وذلك لما تمثله الرقابة اللصيقة من أهمية في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانون الصناعة وتعديلاته المختلفة.

الرقابة الذاتية

وقال: إنه رغم أهمية الرقابة اللصيقة على المصانع، إلا أننا نفضل مفهوم الرقابة الذاتية، والتي تعني قيام صاحب المصنع بمراقبة نفسه بنفسه والتي تحقق المسؤولية المجتمعية بين الدولة وأصحاب المصانع. وأشار إلى أنه في حال تطبيق تلك النوعية من الرقابة، سيكون بالإمكان – وقتها – تقليص عدد المفتشين.

وبشأن التحديات الموجودة، بين المطيري أن بعض القسائم الصناعية تعاني من تفتيش عدة جهات حكومية عليها، وهو ما أدى إلى تذمر أصحاب المصانع؛ لذا فإنني أقترح قيام الجهات الرقابية المعنية بالقطاع الصناعي بوضع معايير رقابية محددة لتسريع عملية التفتيش وتخفيف الدورة المستندية وتقليصها، وهو الأمر الذي تم القيام به في أقل مدى زمني ممكن ومساعدة المستثمر الصناعي بالدرجة الأولى.

لجنة للتنسيق الرقابي

وقال: تم تشكيل لجنة داخل الهيئة العامة للصناعة برئاسة نائب المدير العام للمواصفات والمقاييس المهندس محمد العدواني للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع الجهات الرقابية المختلفة، مشيراً

إلى أن هدف الهيئة العامة للصناعة ليس تخفيفاً وإنما إزالة كل العراقيل التي تواجه الصناعيين والحرفيين.

وحول الإنجازات التي قامت بها الهيئة العامة للصناعة لتقليص الدورة المستندية وتطبيق اللامركزية، أوضح المطيري أنه تم فك التشابك الرقابي مع العديد من الجهات ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الإدارة العامة للمطافئ؛ حيث أصبح بإمكان أصحاب العلاقة التوجه مباشرة إلى إدارة المطافئ لتخليص المعاملات من دون الرجوع للهيئة العامة للصناعة، كما تم الربط الإلكتروني مع الهيئة العامة للبيئة.

وأضاف: نستهدف من خلال تطبيق مفهوم الشباك الواحد تقليص الدورة المستندية لأدنى حد ممكن، والعمل على تلبية احتياجات المستثمرين من خلال التعاون مع الجهات الرقابية المختلفة ذات الصلة، وهو تطلع لأية دولة ترغب في تحقيق التنمية المطلوبة، وأن تكون الصناعة أحد أهم مصادر الدخل للدولة.

وبين أن هناك تعاونًا بين الهيئة العامة للصناعة والعديد من الجهات الحكومية مثل: وزارة الداخلية، بلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة، الإدارة العامة للمطافئ، وزارة الكهرباء والماء، وزارة الصحة والهيئة العامة للمعلومات المدنية، مشيرًا إلى أن التعاون قائم ومتواصل بين الهيئة، وتلك الجهات لما يحقق تطلعات وأهداف القطاع الصناعي، وهناك ربط مع الإدارة العامة للإطفاء والهيئة العامة للبيئة ونستهدف تحقيق الربط الالكتروني مع كل الجهات.

محطات مهنية

وفي استعراض لأهم المحطات المهنية، قال المطيري: عملت رئيسًا لمركز الفحيحيل لمدة 4 سنوات بالتكليف، ثم رئيسًا لمركز صبحان للتفتيش الصناعي وبعدها رئيس قسم السلامة الصناعية لمدة 7 سنوات، وحاليًا أتولى مدير إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية لمدة 4 سنوات بالتكليف، وقال: تخرجت في تخصص الهندسة الميكانيكية من الولايات المتحدة عام 1996 وحاصل على ماجستير في إدارة الأعمال.

رئيس قسم التفتيش الصناعي عبد الكريم صقر العنزي لـ "الصناعة والتنمية" :

توعية المستثمرين الصناعيين وتوجيههم أولوية لقسم التفتيش

خاص الصناعة والتنمية

أكد رئيس قسم التفتيش الصناعي في الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم صقر العنزي أن قسم التفتيش له دور كبير ومتزايد في رصد المخالفات، والتأكد من خلو المصانع من أية مخالفات للمواد التي نص عليها القانون والعمل على حماية المنشأة وتحقيق السلامة له وللمنطقة المحيطة به.

وبين العنزي في لقاء مع « الصناعة والتنمية « أن الهدف من الرقابة ليس رصد المخالفات وإنما توعية المستثمرين بها والسعي لحل المشكلات التي تواجه المستثمر، مضيفاً: أنه في حال وجود مخالفات جسيمة مثل العمل بدون ترخيص يتم تطبيق العقوبات فوراً على المخالفين.

وأشار إلى أنه يتم استهداف زيادة عدد المفتشين في ظل زيادة المناطق الصناعية وارتفاع عدد المصانع في المناطق التي يتم الإشراف عليها.

وفيما يلي التفاصيل ...

نود أن نعرف نبذة عن قسم التفتيش الصناعي؟

- قسم التفتيش الصناعي يقع ضمن قطاع المواصفات والخدمات الصناعية وهو من أحد أقسام إدارة السلامة الصناعية والرقابة البيئية، ومن أبرز مهامه القيام بالمسح الميداني والكشف على القسائم الصناعية والقسائم الخدمية والحرفية والتجارية لمعرفة مدى التزام المستثمرين بالتراخيص والعقود الممنوحة لهم، كما تتم الرقابة على المنشآت الصناعية من خلال تحرير المخالفات الصناعية وعرضها على اللجنة الدائمة للمخالفات الصناعية للتوصية بالجزاء المناسب وفقاً لقانون الصناعة رقم (١٩٩٦/٥٦) وتعديلاته.

ما آلية ضبط المخالفات ؟

- مفتشو قسم التفتيش الصناعي مؤهلون ومدربون تدريباً جيداً على ضبط المخالفات الصناعية بالمناطق التابعة للهيئة، كما أنهم يحملون الضبطية القضائية التي تخولهم بالدخول والتفتيش على القسائم التابعة للهيئة. وعند ضبط المخالفة، يتم تحرير محضر ضبط مخالفة مدعمة بالصور الفوتوغرافية للمخالفة وصورة من إثبات هوية المخالف والرقم الآلي للموقع المخالف ومن ثم يتم تدقيقها من قبل القسم، وبعد ذلك يتم إرسالها إلى اللجنة الدائمة للمخالفات الصناعية وهي لجنة دائمة مشكلة من الهيئة تضم ممثلين من إدارات الهيئة ذات الصلة والتي بدورها تقوم بدراسة الجوانب الفنية والقانونية للمخالفات والتوصية بالجزاء المناسب وفقاً لقانون الصناعة رقم (١٩٩٦/٥٦) وتعديلاته.

ما أبرز المخالفات التي يقوم القسم برصدها ؟

- من أبرز المخالفات التي يتم رصدها تتمثل في بمزاولة نشاط صناعي بدون ترخيص من الهيئة.
- إقامة سكن عمال بدون الحصول على موافقة من الهيئة والتعدي على أملاك الدولة.

ما دور القسم خلال أزمة كورونا ؟

- كان لمفتشو قسم التفتيش الصناعي دور فعال في أزمة كورونا، حيث كان مفتشي القسم يقومون بزيارات دورية على المنشآت العاملة في الأزمة لضبط المخالفين الذين يقومون بإنتاج منتجات غير مرخصة

العمل بدون ترخيص مخالفة جسيمة تستوجب العقوبة الفورية

استهداف زيادة عدد المفتشين مع التوسع في عدد المناطق والمصانع

مهلة للمستثمرين لإزالة المخالفات والتوعية المستمرة بها لأصحاب المصانع

نعمل على مراقبة تراخيص المصانع والتأكد من مطابقتها للمنتجات الموجودة

مخالفة المنتجات غير المرخصة وفقاً لأحكام القانون ونصوصه

كالمعقمات والكمامات بهدف حماية المستهلك من أخطار تلك المنتجات غير المرخصة.

ما أبرز التحديات التي يواجهها القسم ؟

- أبرز التحديات التي يواجهها القسم هو تقليل أعداد المخالفات إلى الحد الأدنى في المناطق الصناعية التابعة للهيئة وزيادة توعية المستثمرين إلى خطورة تلك المخالفات المرتكبة على بيئة العمل.

ما مراكز التفتيش الخارجية التي تتبع القسم؟

- هناك أربعة مراكز خارجية تتبع قسم التفتيش الصناعي: مركز الفحيحيل، ومركز العارضية، ومركز صبحان، ومركز الصليبية للتفتيش الصناعي.

ما هي المناطق التي تشرف عليها تلك المراكز؟

- مراكز التفتيش الصناعي الخارجية موزعة توزيعاً جغرافياً بحيث تغطي جميع المناطق في البلاد، حيث إن مركز العارضية للتفتيش الصناعي يشرف على منطقة الشويخ الصناعية، ومركز الصليبية للتفتيش الصناعي يشرف على المناطق الشمالية من البلاد مثل منطقة أمغرة والصليبية الأولى و منطقة كبد والصليبية الصناعية والجهراء الصناعية ومنطقة سكراب السيارات وسكراب امغرة، أما مركز الفحيحيل فيشرف على المناطق الجنوبية من البلاد مثل منطقة الفحيحيل وشرق الأحمدي و ميناء عبدالله ومنطقة الشعيبية الغربيةوالشرقية، أما مركز صبحان فيشرف على المنطقة الوسطى من البلاد مثل منطقة صبحان ومنطقة الري ومنطقة المرقاب (شرق سابقاً).

هل هناك توجه لفتح مراكز تفتيش صناعية أخرى؟

- نعم يوجد لدينا توجه إلى فتح مراكز تفتيش صناعية خارجية حيث سيكون هناك مركز تفتيش صناعي لمنطقة الشدادية الصناعية عند بداية تشغيلها.

كلمة أخيرة؟

- أدعو المستثمرين الصناعيين إلى التعاون مع مفتشي الهيئة العامة للصناعة وتسهيل دخولهم إلى المنشآت الصناعية لأن هؤلاء المفتشين يطبقون قانون الصناعة وعند قيامهم بعملية التفتيش قد يساهمون بمنع وقوع الكوارث التي قد ينجم عنها خسائر مالية وبشرية لا قدر الله، كما أدعو المستثمرين إلى متابعة وسائل التواصل الاجتماعي الخاص بالهيئة بهدف توعيتهم وتواصلهم المستمر مع الهيئة.

شريكك في المذاق
Partner in Taste

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

بسكويت الليّمون
عندنا غير

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

اللجنة العامة للتوحيد القياسي عقدت اجتماعها الـ 68 برئاسة المدير العام

تسهيل التبادل التجاري وانسيابية السلع لتعزيز الأمن الغذائي في الكويت

إعداد: م. وليد المجني

اصدر معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة فهد مطلق الشريعان قراراً وزارياً بإعادة تشكيل اللجنة العامة للتوحيد القياسي برئاسته؛ حيث تضم اللجنة أعضاء لكل من: الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت ووزارات التجارة والأشغال العامة والصحة والهيئة العامة للبيئة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وممثلين عن معهد الكويت للأبحاث العلمية، وممثل عن الإدارة العامة للجمارك، وممثل عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وممثل عن الهيئة العامة للغذاء والتغذية، وممثل لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وثلاثة ممثلين من ذوي الخبرة.

اختصاصات اللجنة

وتختص اللجنة العامة للتوحيد القياسي باعتماد السياسة العامة التي تسير عليها شؤون المواصفات والمقاييس وتخطيط برامجها ومتابعة نشاطها، ولها أن تتخذ ما

تـراه مناسـباً مـن قـرارات وإجـراءات لتحقيـق أغراضهـا وحمايـة أهدافهـا ولهـا علـى الأخـص:

1. اعتمـاد المواصفـات القياسـية الكويتيـة وتعديلهـا كلمـا اقتضـى الأمـر ذلـك.
2. تشـكيل اللجـان الفنيـة ومجموعـات العمـل وغيرهـا اللازمـة لإنجـاز أعمـال الإدارة.
3. متابعة نشاط اللجان واعتماد توصياتها.
4. اعتماد التراخيص الخاصة بشارات المواصفات والمقاييس.
5. وضـع الأنظمـة واللوائـح الداخليـة اللازمـة لسـير العمـل فـي شـؤون المواصفـات والمقاييـس.
6. دراسة التقارير التي تقدم عن سير العمل.
7. اقتراح إيفاد البعثات والإجازات الدراسية والمهام العلمية وغيرها.
8. حديـد الرسـوم التـي تتقاضاهـا شـؤون المواصفـات والمقاييـس نظيـر مـا تقدمـه مـن خدمـات.

اعتماد لائحة فترات الصلاحية الإلزامية كلائحة وطنية بعد استكمال الإجراءات الخاصة بذلك

انسيابية السلع إلى الأسواق المحلية وتعزيز الأمن الغذائي في الكويت

اعتماد تحديث تشكيل اللجان الفنية والوطنية

9. تقدير مكافآت الاستشاريين والخبراء وأعضاء اللجان الذين تستعين بهم شؤون المواصفات والمقاييس.

عقدت الهيئة العامة للصناعة الاجتماع الثامن والستين للجنة العامة للتوحيد القياسي برئاسة مدير عام الهيئة السيد / عبد الكريم تقي عبد الكريم، وبحضور نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية المهندس محمد عيد العدواني ومدير إدارة المواصفات والمقاييس أمين سر اللجنة المهندس فلاح مبارك الهاجري، وممثلين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص بالدولة.

أمن غذائي

وفي إطار سعيها الدؤوب والمتواصل للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي، أقر اجتماع اللجنة عدداً من القرارات من أهمها: اعتماد لائحة فترات الصلاحية الإلزامية كلائحة وطنية بعد استكمال الإجراءات الخاصة بذلك، مما يضمن تسهيل التبادل التجاري وانسيابية السلع إلى الأسواق المحلية وتعزيز الأمن الغذائي في الكويت.

كما أقر الاجتماع اعتماد تحديث تشكيل اللجان الفنية والوطنية، بالإضافة إلى مناقشة كل الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو بطلب من ثلث أعضائها على الأقل ويشترط لصحة انعقادها حضور نصف أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس أو من ينيب عنه.

وللجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى الاستعانة بهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وتتولى اللجنة الفنية الأعمال التي تعهد إليها من قبل اللجنة العامة، وللإدارة أن تستعين بالخبراء والأخصائيين والفنيين بوزارات الدولة ومصالحها وغيرها، كما يكون تعيين جميع أعضاء اللجنة لمدة 3 سنوات بقرار من وزير التجارة والصناعة، ويتولى أمانة سر اللجنة مدير إدارة المواصفات والمقاييس.

اعتماد المواصفات القياسية الكويتية وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك

تشكيل اللجان الفنية ومجموعات العمل وغيرها اللازمة لإنجاز أعمال الإدارة

متابعة نشاط اللجان واعتماد توصياتها

اعتماد التراخيص الخاصة بشارات المواصفات والمقاييس

تتولى اللجنة الفنية الأعمال التي تعهد إليها من قبل اللجنة العامة

للجنة الحق بالاستعانة بالخبراء من وزارات الدولة المختلفة

اللجنة الفنية الخليجية لمواصفات التشييد ومواد البناء عقدت إجتماعها الـ 36

تحديث وتبني المواصفات القياسية للمشاريع الإنشائية ومواد البناء

عقدت اللجنة الفنية الخليجية لمواصفات التشييد ومواد البناء والتي تتولى أمانتها دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة اجتماعها السادس والثلاثين يومي 24-25 مايو 2022 م بحضور ممثلين من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة إعداد وتحديث وتبني المواصفات القياسية للمشاريع الإنشائية ومواد البناء التي تساهم في توحيد المواصفات بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما سيكون لها الأثر في رفع كفاءة وضبط الجودة لتلك المشاريع، بالإضافة إلى مناقشة عدة مواضيع ذات أهمية مشتركة تعزز مقومات التشييد والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي.

تحت شعار "المترولوجيا في العصر الرقمي"

هيئة الصناعة احتفلت باليوم العالمي للمترولوجيا

للمترولوجيا دور كبير في أوجه الحياة اليومية

تحول نوعي وكبير في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية

تشارك الهيئة العامة للصناعة الهيئات والمؤسسات المماثلة في دول العالم احتفالها بيوم المترولوجيا العالمي الذي يصادف يوم 20 مايو من كل عام، والذي يُحتفل به هذا العام تحت شعار "المترولوجيا في العصر الرقمي" .

ويأتي الاحتفال في ظل ما تشهده الصناعة من تحول كبير في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية في كل القطاعات، بالإضافة إلى ما أحدثته الثورة التكنولوجيا الرقمية من تطور كبير في الإنتاج الصناعي.

وفي هذا السياق، أشار مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبدالكريم إلى الدور المهم الذي يلعبه نشاط المترولوجيا في مختلف أوجه الحياة اليومية.

وتقدم رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعود بن ناصر الخصيبي بالتهنئة لجميع العاملين في هيئات التقييس الوطنية في الدول الأعضاء بشكل عام، والعاملين منهم في نشاط المترولوجيا بشكل خاص بخالص التهنئة وأطيب التمنيات، مؤكداً على الدور المهم الذي يلعبه نشاط المترولوجيا في مختلف أوجه الحياة اليومية، والذي قد لا يدركه معظمنا، وقد يكون غير مرئي لنا، ولكن في الواقع هو جزء من كل عمل نقوم به.

المترولوجيا
في العصر الرقمي

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

Bureau International des Poids et Mesures

OIML

20 مايو 2022

www.worldmetrologyday.org

© BIPM-OIML 2022

وتم اختيار شعار الاحتفال بهذه المناسبة لهذا العام؛ نظراً لما تحدثه التكنولوجيا الرقمية من ثورة نشهدها اليوم في مجتمعنا، فالتكنولوجيا الرقمية لها أثر كبير في تحسين أداء وفاعلية العمليات، وفتح فرص جديدة للتطور والإبداع، كما أنها واحدة من أكثر الاتجاهات إثارة في المجتمع اليوم؛ حيث تجسد وتيرة التغيير السريعة التي نشهدها كل يوم.

إن أحد المتطلبات الرئيسة للتحول الرقمي هو التبادل المفتوح والشفاف للمعلومات؛ لذا يجب أن يكون من السهل العثور على المعلومات عند الحاجة لها والوصول إليها بتنسيق قابل للتشغيل ولإعادة الاستخدام.

وإن البيانات القابلة للبحث، ويمكن الوصول إليها، وقابلة للتشغيل المتبادل، ولإعادة الاستخدام. يمكن اعتبارها أنها بيانات جديرة بالثقة وتدعم ممارسات البيانات المفتوحة.

برامج الإصلاح الاقتصادي لا تخلو من مبادرات تخصيص عدد من القطاعات والخدمات العامة للدولة بما يتلاءم مع القوانين السارية في الدول

تحقيق رؤية الدولة في تشجيع الاستثمار وتحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري إقليمي يتطلب جملة من الخطوات والتشريعات التي تتماشى مع المتطلبات الدولية

تعزيز مكانة الاقتصاد وتحقيق نقلة نوعية في ملف تنويع مصادر الدخل القومي والإيرادات لتحقيق هدف التنمية المستدامة

المجلس الفني لهيئة التقييس اعتمد (680) مواصفة قياسية ولائحة فنية خليجية

أوضح رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون سعود الخصيبي أن الاجتماع الثاني والخمسين للمجلس الفني للهيئة اعتمد مجموعة جديدة من المواصفات القياسية الخليجية لعدد من السلع والمنتجات بلغ عددها (653) مواصفة قياسية خليجية، كما وافق على اعتماد (27) مشروع لائحة فنية خليجية، وأوصى برفعها للجنة الوزارية لشؤون التقييس لاعتمادها كلوائح فنية خليجية.

وأشار إلى أن المجلس الفني الذي عقد في مدينة الرياض برئاسة د. سعد القصبي، محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة رئيس الدورة الحالية للمجلس، ناقش عددًا من الموضوعات المتعلقة بالمواصفات القياسية والمطابقة والمقاييس وغيرها، وخلص إلى عدد من القرارات الداعمة لمسيرة التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التقييس، منها الموافقة على اعتماد ترجمة (26) مواصفة قياسية خليجية، والموافقة كذلك على خطط اللجان الفنية الخليجية للمواصفات لعام 2022م، بالإضافة إلى اعتماد معايير تشكيل اللجان الفنية الخليجية، واعتماد ترجمة دليل العمل الفني للمواصفات – مشاركة الأطراف المعنية في تطوير المواصفات القياسية/اللوائح الفنية الخليجية.

تحت شعار "التقييس أداة لعالم عربي رقمي مستدام"

هيئة الصناعة احتفلت باليوم العربي للتقييس

تحت شعار «التقييس أداة لعالم عربي رقمي مستدام»، احتفلت الهيئة العامة للصناعة باليوم العربي للتقييس الذي يوافق 25 مارس من كل عام؛ حيث تحتفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بهذا اليوم، مساهمة منها في جهود التوعية والتعريف بأهمية أنشطة التقييس في مختلف مناحي الحياة.

وقد اختارت أجهزة التقييس العربية في إطار اللجنة العربية العليا للتقييس التابعة للمنظمة، الاحتفال بهذه المناسبة لإبراز دور التقييس في تعزيز القدرات المؤسسية على التحول الرقمي، من خلال وضع المعايير والمواصفات القياسية التي تضمن الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا وتسخيرها في تحقيق الأهداف التنموية للدول العربية.

ويأتي الاحتفال بهذا اليوم، مواكباً لما يمليه العالم من اهتمام كبير لبرامج التحول الرقمي؛ كونها داعمًا أساسيًّا للقطاعات الإستراتيجية، إضافة إلى كونها وسيلة رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الجهد والوقت والمال والحفاظ على البيئة.

إبراز دور التقييس في تعزيز القدرات المؤسسية على التحول الرقمي

تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الجهد والوقت والمال والحفاظ على البيئة

خلق بيئة رقمية قائمة على استخدام التكنولوجيا الذكية للوصول إلى عالم عربي رقمي مستدام

اهتمام كبير لبرامج التحول الرقمي باعتبارها داعماً أساسياً للقطاعات الإستراتيجية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT, STANDARDIZATION AND MINING ORGANIZATION

AIDSMO

التقييس أداة لعالم عربي رقمي مستدام

اليوم العربي للتقييس

ARAB STANDARDS DAY

2022

March 25 مارس

تزامناً مع الاحتفال باليوم العربي للتقييس

مبادرة سفراء التقييس لتفعيل المشاركة المجتمعية

أعلن رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون سعود بن ناصر الخصيبي عن تدشين مبادرة سفراء التقييس، وذلك تزامناً مع احتفال الهيئة بمناسبة اليوم العربي للتقييس الذي يصادف 25 مارس من كل عام، والذي جاء هذا العام تحت شعار "التقييس أداة لعالم عربي رقمي مستدام".

وأوضح في كلمته بهذه المناسبة أن مبادرة سفراء التقييس هي مبادرة تطوعية تهدف إلى تفعيل المشاركة المجتمعية بدعوة المتخصصين والمهتمين للمساهمة في نشر ثقافة التقييس وزيادة الوعي بأهمية التقييس وارتباطه بحياتنا اليومية، إلى جانب المساهمة في بناء قدراتهم المعرفية في مجالات التقييس من خلال إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الندوات والفعاليات العامة المتعلقة بالتقييس، وذلك إيماناً من الهيئة بدور المجتمع بكل فئاته في المساهمة بنشر التوعية بالتقييس.

وتهدف مبادرة سفراء التقييس إلى تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة التقييس، وإيصال رسالة الهيئة ونشر ثقافة التقييس، وكذلك المساهمة في نشر برامج الهيئة التوعوية، بالإضافة إلى بناء قدرات المستهدفين المعرفية في مجال التقييس، وتستهدف القطاع العام الحكومي، وقطاع التعليم، وقطاع الثقافة والإعلام، وقطاع الشباب والرياضة، والقطاع الخاص، وصناع المحتوى في منصات التواصل الاجتماعي، وغيرهم.

اللقاء بحث أوجه التعاون بين المنظمة والمعهد في مجالات البنية التحتية للجودة

الصقر اجتمع مع ممثل المعهد البريطاني للمواصفات

استقبل المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين سعادة المهندس عادل صقر الصقر ممثل المعهد البريطاني للمواصفات (BSI) محمد شهيب؛ حيث تناول اللقاء بحث أوجه التعاون بين المنظمة والمعهد في مجالات البنية التحتية للجودة.

وأطلع عادل الصقر محمد شهيب على نشاط المنظمة في مجال التقييس ودورها في إصدار المواصفات القياسية العربية واللوائح الفنية، وكذلك الأنشطة الإستراتيجية التي تعمل عليها المنظمة حاليًا بالتعاون مع الدول العربية الأعضاء بهدف تطوير نشاطات التقييس لديها، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر الفنية العربية في مجالات المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.

ومن جانبه تطرق ممثل المعهد البريطاني للمواصفات إلى بعض المشاريع التي يعمل عليها المعهد حالياً لفائدة بعض المنظمات الإقليمية في دعم أنشطة التقييس في الدول الأعضاء لديها، والرفع من كفاءاتها الفنية، وقد أشاد بالدور الذي تقوم به المنظمة في مجال التقييس على الصعيد العربي.

وتم الاتفاق خلال اللقاء على فتح جسر للتواصل لبحث سبل التعاون بين الطرفين بما يخدم مصالح الدول العربية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وخصوصًا فيما يتعلق ببناء القدرات الفنية.

الأداء العالمي المتطور بشراكة عالمية في صناعة البتروكيماويات

"إيكويت".. مجموعة متكاملة من المجمعات الصناعية

في الكويت صناعات واعدة ومصانع تحلق بمنتجاتها في سماء العالمية، ومن بين تلك الشركات تأتي مجموعة إيكويت للبتروكيماويات التي تعد أحد أهم الاستثمارات الناجحة وركيزة رئيسة لتطور صناعة البتروكيماويات الكويتية في العديد من المجالات.

وفي السطور التالية نلقي الضوء على مجموعة إيكويت للبتروكيماويات وأهميتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

وكذلك أول شركة من الشرق الأوسط تحصل على فرصة الاستفادة من الغاز الصخري في الولايات المتحدة، وعند استكمال المصنع الجديد خلال العام 2019 في مدينة فريبورت بولاية تكساس، سوف يتم زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة إيكويت من مادة الإيثيلين جلايكول الأحادي بمقدار 750 ألف طن متري سنويًّا، إضافة إلى دعم تواجد شركة إيكويت على النطاق الدولي لتلبية احتياجات العملاء.

كما تقدم مجموعة إيكويت مساهمة كبيرة للاقتصاد الكويتي وصناعة البتروكيماويات العالمية؛ حيث تمثل المنتجات القائمة على الإيثيلين من إيكويت حاليًا أكثر من 60 % من قيمة صادرات الكويت غير النفطية، من خلال إنفاق أكثر من 2 مليار دولار سنويًّا في العديد

من المجالات. وتلعب إيكويت أيضا دورًا إيجابيا في قطاع الأعمال المحلية والعالمية، وساهمت الشركة منذ انطلاق عملياتها في عام 1997 بشكل كبير في نمو صناعة البلاستيك الكويتية بأكثر من 450%.

وتضم مجموعة إيكويت للبتروكيماويات مجملاً شركتين أساسيتين وهما شركة إيكويت للبتروكيماويات، والشركة الكويتية للأوليفينات، بالإضافة إلى شركتين تابعتين لشركة إيكويت، وهما إم.إي. جلوبل وإيكويبوليمرز، كما يتم تسويق منتجات المجموعة في جميع أنحاء آسيا والأمريكيتين وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد تأسست شركة إيكويت للبتروكيماويات في عام 1995 ، وبدأت الإنتاج في عام 1997 كأول مشروع دولي مشترك للبتروكيماويات في الكويت، وتقدم الشركة خدمات وحلول موثوقة تمكن العملاء العالميين وأصحاب المصلحة من النمو وتحقيق النجاح الذي يسعون إليه.

الكويتية للأوليفينات

وبعد ذلك تأسست الشركة الكويتية للأوليفينات في عام 2004 وبنفس هيكل مساهمي شركة إيكويت للبتروكيماويات، وتعد هذه الشركة امتدادًا لشركة إيكويت للبتروكيماويات؛ حيث تم توسعة المنشآت الحالية لشركة إيكويت لزيادة الطاقة الإنتاجية لنفس المنتجات والوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، وتم الانتهاء من كل الأعمال الإنشائية والتشغيل التجاري لإنتاج كل من الإيثيلين والإيثيلين جلايكول في شهر ديسمبر من عام 2008.

واستحوذت شركة إيكويت في عام 2015 على شركة إم. إي. جلوبل بقيمة 3.2 مليارات دولار أمريكي، وهي شركة رائدة عالميًّا في مجال تصنيع وتسويق مادتي المونو إيثيلين والايثيلين جلايكول، وبذلك أصبحت شركة إيكويت ثاني أكبر منتج في العالم لمادة الإيثيلين جلايكول، ويستفيد الكيان الجديد المشترك من تنافسية الإنتاج من حيث الحجم، وتعداد منصات التوزيع المنتشرة والمملوكة عند أطراف الكيان في الكويت، وألمانيا، وكندا والولايات المتحدة، كما يوفر هذا الكيان هيكل تكلفة أفضل مع نقاط متعددة للوصول إلى المواد الأولية من المصادر في أمريكا الشمالية والشرق الأوسط مع كفاءة تشغيلية محسنة، وتمتلك أيضًا شركة إم. إي. جلوبل شركة إيكويبوليمرز بالكامل، وهي شركة متخصصة في تصنيع وتسويق البولي إيثيلين تيريفثالايت (PET)، وتتمثل مهمة إيكويبوليمرز باحتلال مكانة رائدة في مجال الـ PET لتحقيق النمو المستدام في جميع أنحاء العالم.

تمثل المنتجات القائمة على الإيثيلين من إيكويت حالياً أكثر من 60٪ من قيمة صادرات الكويت غير النفطية

ساهمت الشركة منذ انطلاق عملياتها في عام 1997 بشكل كبير في نمو صناعة البلاستيك الكويتية بأكثر من 450٪.

أول شركة بتروكيماويات كويتية تقوم بتأسيس مجمع صناعي في الولايات المتحدة

ثاني أكبر منتج في العالم لمادة الإيثيلين جلايكول ويستفيد الكيان الجديد المشترك من تنافسية الإنتاج من حيث الحجم

المدربة ولايف كوتشنج سليمة مبارك:

المرأة الكويتية قادرة على الإدارة والقيادة

يعد قطاع التدريب والاستشارات والعلاقات العامة من أكثر القطاعات جذبًا للمرأة؛ حيث تتجه الكثير من السيدات لهذا النوع من الأعمال؛ كونه يحقق طموحاتها ويعزز قدراتها، ويمكنها في الوقت من توظيف إمكاناتها بالشكل الصحيح.

ومع انتهاء تداعيات جائحة كورونا، عادت قطاعات التدريب والاستشارات للانتعاش مرة أخرى للكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات الكبرى.

وفي هذا السياق، أشارت المدرب والممارس لايف كوتشنج سليمة مبارك إلى أن طبيعة عملها تتركز في تقديم استشارات وعلاقات عامة وتدريب وورش عمل ودورات تدريبية متنوعة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

قطاع التدريب والاستشارات ساعد الكثير في حل مشكلاتهم خلال الجائحة

التسويق وغياب الإيرادات أهم التحديات التي واجهت المبادرين خلال فترات الإغلاق

الكويت تمتلك العديد من المزايا المحفزة للاستثمار بها

ولفتت المبارك إلى أن الجائحة خلفت حالة نفسية سيئة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة الذين عانوا من الإغلاق وتراجع الإيرادات بشكل كبير، بالإضافة إلى غياب التواصل بين المبادرين وأفراد المجتمع وارتفاع النفقات مع غياب تام للتواصل مع الآخرين، مع استمرار القلق لدى صاحب المشروع بسبب غلق المشروع.

وبينت المبارك أن هناك نحو 60 في المئة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تضرروا بشكل بالغ بسبب جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بمدى قدرة بيئة الأعمال على جذب المبادرين للعمل، لفتت إلى أن السوق مفتوح، ويمكن لأصحاب

الشركات الصغيرة والمتوسطة العمل بحرية داخل السوق؛ حيث إن كل صاحب مشروع له بصمة خاصة في العمل، وهناك منافسون كثيرون في السوق ولاختلاف رؤية كل واحد في مجال العمل، فإن العملاء يقبلون على أصحاب المشاريع أصحاب التميز في أعمالهم.

وأوضحت أن هناك الكثير من أصحاب المشروعات قاموا بإدارة أعمالهم من خلال الهاتف خلال فترة الجائحة لصعوبة التنقل خلال الجائحة، وهو ما جعل استخدام الهاتف الوسيلة المثلى لتسويق المشروع.

ولفتت إلى أن دراسات الجدوى لأصحاب المشروعات تقوم على أساس احتساب نمو الطلب والقدرة على التسويق، وكذلك مراجعة الميزانية واحتساب معدلات نمو الطلب مستقبلاً وقدرة المشروع على المنافسة.

وأضافت أن الكويت تمتلك عدة مزايا للعمل، ولكنها بحاجة إلى مزيد من الخطوات لتحقيق الجذب المطلوب، مثل تسهيل الإجراءات المستندية والعمل على توفير ومنح المزايا اللازمة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الشركات الكبيرة.

ولفتت إلى أن المرأة تستطيع تحقيق الريادة والتميز في مجال الاستشارات والتدريب، كما أنها تكون أكثر كفاءة في إدارة العلاقات العامة، ولديها القدرة على التأثير والتواصل مع الآخرين والاستماع أكثر للمشكلات التي تواجه المبادرين في العمل.

وعما إذا كانت المرأة الكويتية قادرة على تولي المناصب القيادية، أشارت المبارك إلى أن المرأة الكويتية من قديم الأزل ولديها فن الإدارة والقيادة، ويمكنها العمل في أي مكان سواء بالقطاع الحكومي أو الخاص، كما أنها تولت الكثير من المناصب القيادية في العديد من الجهات، وأثبتت تميزاً وكفاءة عالية في الكثير من المناصب التي تولتها على الرغم من مسؤولياتها الأسرية المتعددة.

وأشارت إلى أن المرأة بحاجة إلى الدعم المجتمعي والأسري، ولديها إيمان كبير بمقدراتها وتستطيع اتخاذ القرارات الإدارية والقيادية السليمة، كما أنها تستطيع تكوين جيل كامل قادر على الإنجاز وبناء الأسرة السليمة.

إيلون ماسك .. عاشق التكنولوجيا

تعرض للتنمر عندما كان طفلاً صغيراً في المدرسة، قبل أن يصبح موظفاً صغيراً في إحدى الشركات، وفي النهاية هو اليوم الرئيس التنفيذي لاثنتين من أكبر الشركات في العالم.

وما بين صواريخ الفضاء، والسيارات الكهربائية، وبطاريات الطاقة الشمسية، والمليارات التي صنعها طوال حياته، تبدو قصة إيلون ماسك درسًا في كيف يمكن لبعض القواعد البسيطة، المطبقة بلا هوادة، أن تسفر عن نتائج مذهلة.

ولد إيلون ماسك عام 1971 في جنوب أفريقيا لعارضة أزياء وأخصائية تغذية، ماي ماسك، ومهندس كهروميكانيكي، إيرول موسك، الذي وصفه إيلون بأنه "إنسان رهيب".

وإيلون هو الأكبر بين أطفال والديه الثلاثة، ويحمل جنسيات ثلاث دول: جنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة.

وأمضى طفولته وأنفه في الكتب وأجهزة الكمبيوتر؛ فقد كان صبيًا انطوائيًا، نبذه زملاؤه في المدرسة، وتعرض للضرب بانتظام من قبل المتنمرين في الفصل، حتى أصبح كبيرًا بما يكفي للدفاع عن نفسه.

في سن السابعة عشرة، انتقل ماسك إلى كندا لدراسة الفيزياء والاقتصاد، قبل أن يتوجه إلى الولايات المتحدة في عام 1992 لمواصلة دراسته.

بعد التخرج، سافر إيلون ماسك للدراسة في جامعة ستانفورد، من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه، لكنه لم يكد يبدأ البرنامج حتى قرر الرحيل؛ حيث أجّل تقديم أوراقه بعد يومين فقط من الوصول إلى

كاليفورنيا، حين قرر تجربة حظه في عالم المواقع الإلكترونية الذي كان قد انطلق للتوّ، ولم يعد بعد ذلك مطلقاً لاستكمال دراسته في ستانفورد.

شركاته الأولى

كان عالم الإنترنت قد انطلق للتو في منتصف التسعينيات عندما أسس ماسك مع شقيقه "كيمبال" شركة Zip2، التي قدّمت أدلة السفر في المدينة لصحف مثل "نيويورك تايمز"، و"شيكاغو تريبيون"، وجاءت ثمار العمل الشاق عندما تم بيع شركة Zip2 مقابل341 مليون دولار، وهو ما منح إيلون ماسك 22 مليون دولار.

ومن ثَمَّ بدأ ماسك بعد ذلك مشروع X.com، الشركة المصرفية الإلكترونية، مستغلاً 10 ملايين دولار من العائد الذي حصل عليه من بيع شركة Zip2.

وبعد عام تقريباً اندمجت X.com مع منافستها Confinity لتأسيس شركة الدفع الإلكتروني الشهيرة PayPal والتي سرعان ما اشترتها شركة eBay ليحصل ماسك على ربح صافٍ قدره 165 مليون دولار من إجمالي الصفقة التي بلغت قيمتها 1.5 مليار دولار.

لديه المال ماذا بعد؟

منذ ذلك الحين خاطر إيلون ماسك بثروته المبكرة بالكامل لبناء شركات تركز جميعها على معالجة ما أسماها مخاطر وجودية تهدد بقاء البشرية على المدى الطويل وهي ثلاثة:

مخاطر المناخ

تهدف شركة تسلا موتورز إلى معالجة مخاطر المناخ من خلال تسريع الانتقال إلى الكهرباء النظيفة والنقل الذي يعمل بالكهرباء.

مخاطر الاعتماد على كوكب واحد

وفقًا لماسك، فإن بقاء البشرية على المدى الطويل معرض للخطر إذا بقيت مقصورة على هذا الكوكب فقط. عاجلاً أم آجلاً، ستنهي بعض الكوارث التي ربما تكون نيزكًا أو بركانًا هائلاً أو حربًا نووية فترة وجودنا هنا على الأرض، لذلك أسس ماسك شركة SpaceX للسفر عبر الفضاء.

الجنس البشري

يقول ماسك وغيره من المفكرين: إن الذكاء الاصطناعي العام الخارق أكثر ذكاءً من البشر، وسيشكل خطرًا وجوديًا هائلاً على مستقبل البشرية.

لهذا السبب، شارك ماسك في تأسيس شركة OpenAI غير الربحية لتطوير "ذكاء اصطناعي صديق".

مجلة
الصناعة والتنمية

شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقا لما يلي:

1 – ألّا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 – يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور صالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai

@PAI_KW

شريكك في المذاق
Partner in Taste

شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية
KUWAIT FLOUR MILLS & BAKERIES CO.

توست البريوش
طرية ولذيذة

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

THE KEY

in building Kuwait's future

A SOLID FOUNDATION FOR FUTURE GENERATIONS

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com - web.: www.kwtsteel.com

CARES UKAS

CARES UKAS

TÜV InterCert SAAR ISO 9001:2015

TÜV InterCert SAAR ISO 14001:2015

TÜV InterCert SAAR OHSAS 18001:2007

ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait